A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.24
25 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد أبو الحسن (نائب الرئيس)	(الكويت)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد مبونيمبا (بوروندي)
السيد سيموغريري (أوغندا)
السيد سيدوك (سوريينام)
السيد نغولو تراوري (مالي)
السيد آدم (تشاد)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مبونيمبا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الوقت الذي أتشرف به بالكلام في هذا المحفل الهام للأمم المتحدة ، يسعدني أن أنقل الى الجمعية العامة رسالة الاخوة والتمنيات الطيبة بالنجاح الكامل من الرائد بيير بويويا رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئيس جمهورية بوروندي .

يسعدني أن أنقل لكم سيادة الرئيس ولأعضاء مكتب الجمعية الآخرين التهاني القلبية الحارة لحكومة بوروندي وذلك للثقة التي أولتها إياكم الجمعية العامة بأن عهدت إليكم جميعا مهمة توجيه أعمالنا . إننا نحيي فيكم سيادة الرئيس ، ليس فقط دبلوماسيا حكيما متمرسا في معالجة الشواغل الحالية العديدة للمجتمع الدولي ولكن أيضا مدافعا كبيرا عن التضامن والتعاون بين الشعوب في روح من الوئام والاحترام المتبادل . ومن خلالكم سيدي تشعر نيجيريا بلدكم ، ثم افريقيا كلها ، بالفخر . إنني أؤكد لكن أن وفد بلادي يعتزم أن يقدم لكم كل تأييد ممكن وذلك لنجاح مهمتكم النبيلة .

نود أيضا أن نشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن تقديرنا العميق للسيد دانتي كابوتو الذي قاد الجمعية العامة في أنشطتها العديدة خلال رئاسته للدورة الثالثة والاربعين ، بتفان وإخلاص ، وأضفى شرفا عظيما على الأمم المتحدة وعلى بلاده .

نود أيضا أن نشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار لجهوده المستمرة الجديرة بالثناء في خدمة المجتمع الدولي وللنجاحات البارزة التي حققها منذ توليه منصبه الرفع ، والتي تعتبر موضع فخر له وللمنظمة .

منذ عام تماما تكلمت هنا عن الحالة السائدة في بوروندي في أعقاب الأحداث التي جرت في شمال البلاد في آب/أغسطس ١٩٨٨ وحاولت في ذلك الوقت أن أشرح أصل هذه الأحداث وأسبابها والطريقة التي عالجت بها السلطات في الجمهورية الثالثة هذه الأزمة.

واليوم أود أن أقول رسميا أن بوروندي استعادت هدوءها وأن أبناءها وبناتها يعيشون الآن في سلم ووفاق ويشق كل منهم في الآخر .

لقد اتخذت خطوات لتنظيم عودة اللاجئين الذين تركوا وطنهم . واتخذت هذه الخطوات بالتعاون الوثيق مع العضوين الآخرين في المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى ، زائير ورواندا ، ومع مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وكانت العودة الى الجماعة في بادئ الأمر بطيئة بسبب الخوف وبسبب الذكريات المؤلمة للأحداث التي وقعت . لكن هذه العودة أصبحت الآن تلقائية وجماعية . وفي نهاية أيار/مايو من هذا العام كان أكثر من ٩٨ في المائة من اللاجئين قد عادوا الى ديارهم وتجاوزت هذه النسبة كل التقديرات واثبتت للعالم كله أن بوروندي قادرة دائما على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو ممتاز . ومما لا شك فيه أن هذا مثال للنجاح في العودة الطوعية للاجئين يندر وجوده في أي مكان آخر في العالم .

لقد رحبنا بالعائدين باعتبارهم مواطنين من بوروندي وأعيد توطينهم في الأراضي التي تركوها . وبعد أن أعيد توطينهم وجهت إليهم الدعوة للانخراط في وحدتنا الوطنية وللعيش في ظل التفاهم والتضامن اللذين يميزان دائما المجتمع البوروندي .

ودعا رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ورئيس الجمهورية الرائد بيير بويويا ، اللاجئين وجميع الذين قرروا عدم العودة الآن الى بلدهم ومواطني بوروندي الذين اختاروا الإقامة الدائمة في البلاد التي قبلت بإقامتهم فيها الى أن يعملوا كسفراء لبوروندي وليس كمخربين كما كانت الحالة في الماضي .

أما على المستوى المادي فلم يكن من السهل إعادة توطين العائدين . وقد بذلت الحكومة كل جهد ممكن ، ولجأت الى الكرم الطبيعي لمواطنيها . كما استعانت بالمعونة الإنسانية والمادية والنقدية التي قدمتها البلدان الصديقة والوكالات . وانني انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا لجميع الذين ساعدونا في عملية إعادة وتوطين اللاجئين وكذلك في عملية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة المنكوبة .

نود أيضا أن نقدم الشكر للذين ما فتئوا يؤيدون جهودنا الرامية الى تحقيق هدفنا المتمثل في إجراء مصالحة شاملة ونهائية بين أبناء شعب بوروندي .

ولئن كانت النظم السابقة تكتفي بإشارة مفهوم الوحدة الوطنية في بيانات رسمية وفي مناقشات عميقة فإن سلطات الجمهورية الثالثة تقرن الكلمات بالأفعال بغية ترسيخ الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة .

إن الوحدة الوطنية هي أساس كل تقدم ومصدر يجب استغلاله استغلالا رشيدا ، وقد أصبحت حجر الزاوية في سياسة الإدارة في الجمهورية الثالثة والتحدي الذي لا بد من مواجهته والانتصار فيه بأي ثمن . إننا نشعر بفخر متزايد للانجازات الهامة التي حققناها في هذا الاتجاه .

وتتضمن التدابير الملموسة التي اتخذتها بالفعل سلطات الجمهورية الثالثة تشكيل حكومة للوحدة الوطنية وإنشاء لجنة وطنية يعهد إليها بدراسة مسألة الوحدة الوطنية ، والإعادة الجماعية للاجئين في ظل الظروف الجيدة التي وصفتُها . والهدف من هذه التدابير تحقيق الأهداف الأساسية للمصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

اسمحوا لي أن اتناول بالتفصيل هذه المنجزات التي سيكون لها دون شك أكبر الاثر على مستقبل الامة البوروندية ، وأقصد عمل اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة مسالة الوحدة الوطنية .

إن تلك اللجنة ، كما سبق أن تشرفت بالقول في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ خلال دورة الجمعية العامة الثالثة والاربعين ، مشكّلة من أشخاص مختارين لحكمتهم ونزاهتهم يمثلون جميع القطاعات الاجتماعية والمهنية وجميع الفئات العرقية في بوروندي . وكانت مهمتهم القيام بتحليل دقيق لمسالة الوحدة الوطنية والتقدم بتوصيات بناءة ترتكز على البحث في المقومات التاريخية والاجتماعية والثقافية لوحدة بوروندي وتطورها وخصائصها والسبل التي أُجهضت بها مرارا .

وبعد عمل دؤوب وشامل قدّم أعضاء اللجنة تقريرا الى رئيس الجمهورية . وقد وُزع هذا التقرير داخل بوروندي وخارجها .

درست اللجنة ، في التحليل الذي قامت به ، المقومات التاريخية والثقافية للوحدة الوطنية . كما درست دراسة متأنية الحالة الراهنة فيما يتعلق بوحدة بوروندي . وأكد التقرير أن الانقساميين واصلوا استخدام حجج زائفة مثل الاصل العرقي أو الاصل الاقليمي أو الاصل العشائري . وقد كشف أن أكثر من ٩٠ في المائة من شعب بوروندي من الفلاحين الذين يريدون العيش في سلم وبذلك فإن الغالبية الساحقة من السكان غير مشتركين في الصراع .

واقترحت اللجنة على الحكومة سلسلة من التوصيات الواضحة لارشاد شعب بوروندي في بناء البلد . وهذه التوصيات تُبرز تدابير وخط سلوك لجميع الشركاء في الامة البوروندية وتشرك جميع المواطنين وكذلك الادارة العامة للدولة . وتعتقد اللجنة أن من الضروري قبل كل شيء ادانة ومكافحة جميع أشكال التمييز وكذلك جميع الظواهر التي تدعم هذا النوع من الايديولوجية . وهذه الظواهر هي أساسا العنف والشمولية والابادة والخلط بين الأغلبية السياسية والأقلية العرقية ، والممارسات التمييزية .

وتتعلق توصية أخرى بالقيمة الاخلاقية للوحدة الوطنية . فالوحدة الوطنية ينبغي أن تستند الى احترام الحقوق الاساسية للمواطنين والشعور بالخير العام والصدق

وحب العمل . وينبغي لاخلاقية الوحدة الوطنية أن تتخذ شكلا محددا هو تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات .

وقد أوصت اللجنة الوطنية المكلفة بمسألة الوحدة الوطنية باعتماد انشاء ميثاق بوروندي للوحدة الوطنية ، على أن يكون جاهزا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وأن يكون عهدا يصادق عليه جميع سكان بوروندي ، وإعلانا بالإيمان والتزاما رسميا بالعدالة والسلم والديمقراطية .

وسيحدد ميثاق الوحدة الوطنية واجبات ومسؤوليات كل مواطن فيما يتعلق بالوحدة وحقوق المواطنين وبصفة خاصة أمن ومساواة الجميع . لذلك سيكون ميثاق الوحدة مدونة سلوك وخطا توجيهيا للمعيشة .

وتتضمن التوصيات الاخرى المجالات الأساسية للحياة الوطنية وتتعلق بوجه خاص بإدارة الشؤون العامة والتعليم وتدريب الشباب والتنمية الاقتصادية والإعلام . وعلى نحو أكثر تحديدا ، ينبغي أن نعمل على الصعيد السياسي من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات مع إيلاء أولوية لتعزيز المناخ السياسي السليم . والواقع أنه من الضروري أن نضمن للسكان مناخ الثقة والأمن الذي لا يمكن دونه أن تنجح سياسة إضفاء الطابع الديمقراطي .

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية الوطنية ينبغي أن يسير جنبا الى جنب مع التسيير الديمقراطي للمؤسسات . وينبغي لهذه العملية أن تزود البلد بدستور يأخذ في الاعتبار الحقائق القائمة في بوروندي ويوفر آلية محددة تنظم التسيير الديمقراطي للمؤسسات .

وعندما تسلم رئيس الجمهورية رسميا تقرير اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة مسألة الوحدة الوطنية تعهد باتباع توصياتها وأعلن رئيس الدولة فورا الاحكام العملية التي يتعين على الحكومة اتخاذها لضمان توفير الشفافية والعدل في المجالات الأساسية للحياة مثل التعليم والعمالة والأمن والمؤسسات الديمقراطية ومسألة اللاجئين .

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن معظم هذه الأحكام قد نُفذ بالفعل ويجري تنفيذها بنجاح .

وفيما يتعلق بالتعليم ، وُضعت واعتُمدت اللوائح الضرورية لضمان الوضوح والعدالة على جميع أصعدة التدريس . وفي مجال العمالة سوف تستند ترقية العمال في جميع القطاعات على عنصر الكفاءة وحده .

ومتابعة لمسعى المصالحة الوطنية ، نشر رئيس الجمهورية في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ نتائج شتى المؤتمرات الاقليمية حول موضوع الوحدة الوطنية . والمبدأ التوجيهي لهذه المؤتمرات التي ضمت عددا كبيرا من المواطنين من جميع القطاعات الاجتماعية والمهنية هو أن تقرير اللجنة الوطنية المعنية بدراسة الوحدة الوطنية ينبغي ألا يُعتبر نتيجة بل نقطة انطلاق لتفكير جميع مواطني بوروندي بشأن مسألة الوحدة الوطنية .

والتوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات ستجعل من الممكن استكمال تحاليل اللجنة ومقترحاتها البنّاءة ، وخاصة وضع ميثاق الوحدة الوطنية الذي ينبغي أن ينبثق عن شعب بوروندي بأسره باعتباره رؤيا مشتركة لمستقبل الوحدة .

منذ أن تأسست الجمهورية الثالثة انتُقيت بعض الخيارات الأساسية لضمان أن تكون المؤسسات ديمقراطية بقدر الإمكان غير أنه في مرحلة ما أُوقفت هذه التطورات من جراء أحداث آب/أغسطس ١٩٨٨ . وبما أن الديمقراطية تعني اشتراك جميع المواطنين في ادارة شؤون البلاد ، يقوم جميع أفراد شعب بوروندي بالاشتراك في تسيير شؤون البلاد عن طريق الحوار والوفاق ، اللذين أصبحا اسلوبا حقيقيا للحكم في بلدنا .

وقد أُعيدت هيكلة حزب الوحدة للتقدم الوطني ، الذي شكّل منذ أمد بعيد بوتقة الوحدة الوطنية ، حتى يصبح الإطار المثالي لممارسة الديمقراطية في بوروندي . وتم بنجاح تنظيم انتخابات عن طريق الاقتراع العام والاقتراع السري بغية إنشاء الأجهزة الأساسية للحزب . وستستمر هذه العملية الديمقراطية الى أعلى مستويات الحزب والحكومة .

وينبغي أن تؤدي هذه العملية الى إقامة العدالة الاجتماعية - التي تشكل شاغلا أخر لحكومة الجمهورية الثالثة .

إن هناك نضالا مستمرا من أجل إقامة العدالة الاجتماعية . وتُتخذ كل يوم تدابير في قطاعات الصحة والعمالة والتعليم حتى يتسنى لجميع مواطني بوروندي الاشتراك في تعمير بلادهم ، وجعلها دولة قانون وسلام . وبهذا الشرط وحده سيتسنى لبلدنا أن يركّز جهوده على التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

فيما يتعلق بالمجال الأخير ، تولي الجمهورية الثالثة أولوية لتنمية المناطق الريفية ، حيث يعيش ٩٠ في المائة من شعب بوروندي . وفي هذا السياق ، تولي الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أولوية لقطاعي الزراعة والتنمية الريفية ، ويجري بذل جهود متضافرة مستمرة لتنمية البنية الأساسية الاجتماعية ، مثل المدارس والمراكز الصحية وتوفير مياه الشرب .

وفضلا عن ذلك ، تحسنت الادارة الاقتصادية من جراء النضال الذي لا يكل والذي أعلنه رئيس الجمهورية على الرشوة والغش والفساد واختلاسات الأموال العامة وغير ذلك من إساءة استخدام الأموال ويعد تشكيل مجلس مراجعي الحسابات جزءا من هذه الإصلاحات .

ان بوروندي ، رغما عما توليه من أولوية للبحث عن إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية ، تتابع عن كثب تطورات المناخ السياسي والاقتصادي الدولي الذي تتهدده بالفعل كل أنواع المخاطر .

إن سلطات بوروندي ، إقتناعا منها بأن السلم والأمن هما من مستلزمات تحقيق تنمية دائمة ، قد جعلت منهما هدفين رئيسيين لسياستها الخارجية . وتحقيقا لهذه الغاية ، نركز جهودنا على الإبقاء على مناخ يسوده الهدوء مع كل جيراننا القريبين والبعيدين على حد سواء .

أما على الصعيد الدولي ، فيسعدنا حقا التقدم المحرز فيما يتعلق بالسلم ونزع السلاح . ويشعر المجتمع الدولي بالتشجيع بصفة خاصة من جراء الانفراج الذي يميز العلاقات الدولية الآن فتحسن العلاقات السوفياتية الامريكية ينعش أمل المجتمع العالمي بأسره فى الاستقرار الدولي ، حيث أنه ينظر اليه على أنه إمكانية لإقرار سلم دائم وتحقيق تعاون مثمر .

كما نلاحظ أيضا بارتياح شديد أن الساسة من كل القارات يظهرون على نحو متزايد رغبتهم بل واستعدادهم لبذل كل ما في وسعهم للبحث عن حلول سلمية عادلة دائمة للصراعات المسلحة أو الصراعات المحتملة في كل مكان من العالم . وهذا ينعش الآمال في أن يصبح السلم هو الشغل الشاغل في أرجاء العالم .

أما في ميدان نزع السلاح ، ففي رأي بوروندي أن التقارب في الموقفين الامريكي والسوفياتي إنما يهيئ ظروفا مواتية لاستكمال المفاوضات الجارية سواء في الإطار الثنائي أو في مؤتمر نزع السلاح أو في إطار متعدد الأطراف في منظمة حلف شمال الاطلسي وفي حلف وارسو . ونحن مقتنعون أيضا بأن الآمال التي طال إحباطها في إمكانية تحرير بعض النفقات العسكرية للأنشطة الإنمائية قد تتحقق أخيرا . وقد أثلجت صدورنا الكلمات المشجعة والمطمئنة التي أعرب عنها من هذه المنصة ذاتها كل من السيد جورج بوش رئيس

الولايات المتحدة الامريكية والسيد شفاردنادزي وزير خارجية الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالقضاء التدريجي على الاسلحة الكيميائية والنووية وتخفيض الاسلحة التقليدية .

يولي المجتمع الدولي الآن إهتماما خاصا لتطور الصراعات الاقليمية . ويبدو أن عملية السلم في أنغولا تمر اليوم بمأزق بعد إعلان اليونيتا تعليق المحادثات على إثر اتفاق غبادوليتي . ونحن نعلم أن ذلك الإتفاق الذي شارك فيه أكثر من ٢٠ من رؤساء الدول الافريقية بما فيها بلادي ، جاء نتيجة لعمل دؤوب يتصف بالشجاعة وأود أن أشيد إشادة واجبة بالرئيس موبوتو رئيس زائير . كما يحدوني الامل أيضا في أن يطعي لقاؤه الاخير في واشنطون مع الرئيس الامريكي جورج بوش قوة دفع جديدة لعملية السلم التي بدأت في أنغولا . كما نحث أيضا طرفي الصراع على أن يستأنفا وبسرعة مفاوضاتهما وأن يمتثلا للإلتزامات التي تمخض عنها إتفاق غبادوليتي .

أما في جنوب افريقيا ، فان حكومة الفصل العنصري لا تكف عن إعلان إعترامها بدء عهد جديد في ذلك البلد ، لكن حتى يومنا هذا لم تحظ الإصلاحات المزعومة بمصداقية تذكر ، فهي لا تزال هامشية لا قيمة لها ، لانها لا تستهدف أسس ذلك النظام المقيت .

لذا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يظل حذرا متيقظا لان تلك الإصلاحات المزعومة قد لا تهدف إلا الى تحويل إهتمام الرأي العام . ولا يمكننا تصديق البيانات التي تدلي بها سلطات جنوب افريقيا ما لم تقرر تلك السلطات وعلى نحو حاسم رفع حالة الطوارئ السارية الآن والإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم نلسون مانديلا ووضع حد لما تمارسه من رعب ضد المناضلين الذين يناهضون الفصل العنصري .

أما فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، فان تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الركيزة الاساسية لعملية استقلال ناميبيا ، يتم بشيء من الصعوبة . إلا أن تنظيم الانتخابات الحرة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر القادم يشكل بارقة أمل بالنسبة للمجتمع الدولي في استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠ ، وفي إمكانية الترحيب بها في مجتمع الامم ذات السيادة في الدورة القادمة للجمعية العامة .

ونود أن نتقدم لآلاف الناميبيين الذين عادوا إلى وطنهم الأم بتهانينا الأخوية وتمنياتنا لهم بحياة أفضل في ناميبيا حرة مزدهرة .

وفي قارتنا أيضا ، لا يزال قبول طرفي الصراع في الصحراء الغربية لخطة السلم الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية خطوة هامة في تسوية القضية الصحراوية . إذ سيمكّن ذلك النهج من تنمية الشعب الصحراوي الذي سيستطيع بالتالي أن يقرر مستقبله بحرية . وبوروندي تحث كلا من المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على مواصلة جهودهما الرامية الى إجراء الحوار والى التوصل الى تسوية سلمية للصراع .

وكذلك تولي سلطات بلادي إهتماما بالغا للصراع الحالي بين بلدين شقيقين مجاورين هما السنغال وموريتانيا . ويحدونا وطيد الأمل في أن تكلل بالنجاح الجهود التي يبذلها رئيس مالي بإسم منظمة الوحدة الافريقية والتي إستأنفها في أيار/مايو رئيس جمهورية مصر - الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية - كما نعترف أيضا بجهود السلم التي يبذلها الرئيس مبارك في الجنوب الافريقي وبصفة خاصة في ناميبيا . وهو رجل دولة عظيم له تأثير تجاوز حدود قارتنا ، وهذا يبشر بنجاح مبادراته .

أما في الشرق الأوسط ، فاننا نؤيد بل ونشجع المبادرات التي إتخذت لاستعادة السلم بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي ، وخاصة خطة السلم ذات النقاط العشر التي اقترحها الرئيس مبارك . وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية ببحث تلك الخطة المفعمة بالأمل بحثا جديا ، لكن يؤسفنا انها قد رفضت من قِبَل اسرائيل ، الطرف الآخر في الصراع ، ولا تزال بوروندي ، التي رأت في تلك الخطة بوادر أمل في إيجاد حل لمشكلة فلسطين ، نأمل في أن يكون ذلك الرفض رفضا مؤقتا فقط وأن يلتقي الفلسطينيون والاسرائيليون قريبا حول مائدة التفاوض لمناقشة السلم الذي طال انتظارهم له .

لقد تفجر الموقف ثانية في بقعة أخرى من العالم هي لبنان . ونحن نتوق بشدة لأن ترجع شتى الطوائف الى التفاهم الذي من شأنه الحفاظ على حياة البشر وتجنب المعاناة في لبنان . وتؤيد بلادنا جهود الوساطة التي تبذلها اللجنة الثلاثية العربية بل وتشجعها .

لقد كان المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد بباريس في آب/أغسطس الماضي يهدف إلى إيجاد حل سياسي لأزمة يرجع تاريخها الى ما يقرب من عشرين سنة . ان خطة التسوية الشاملة للمسألة الكمبودية - التي لم تقبلها بعد جميع الأطراف المنخرطة في الصراع - من شأنها أن تمكّن من الإسراع باستعادة السلم في كمبوديا وفي تلك المنطقة دون الاقليمية . وتؤيد بوروندي هذه المحادثات المباشرة وتحث أطراف الصراع على أن تختار تعزيز روح الحوار والمصالحة بدلا من الاستمرار في المجابهة المحمومة المسلحة .

أما فيما يتعلق بمسألة كوريا ، تؤيد بلادي مبدأ إعادة التوحيد السلمي . وفي هذا الإطار ، نحث قادة البلدين الشقيقين على أن يواصلا حوارهما حتى يمكن أن تكلل عملية السلم عما قريب بالنجاح .

فيما يتعلق بالصراع بين ايران والعراق ، ينبغي تعزيز عملية السلام ، التي عبر عنها وقف إطلاق النار بالفعل ، عن طريق تنفيذ العناصر الاخرى في خطة السلام التي أوصت بها الامم المتحدة وقبلها الطرفان .

في قبرص ، بدأ الحوار بين الطائفتين ، وينبغي لعملية الوفاق أن تستمر من أجل الحفاظ على دولة قبرص بما يتفق مع المصالح العليا لشعبها .

نحن نشعر بالإرتياح البالغ إزاء جو التفاهم والوفاق الذي يظهر في امريكا الوسطى . وفي هذا السياق ، نعرب عن سرورنا إزاء إبرام إتفاقات تيلا ، ويسرنا أن نرحب بالاحتمالات المرتقبة لتطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة .

يود وفد بوروندي أن يعرب عن سروره البالغ للدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في التسوية السلمية للصراعات الاقليمية والذي يتسع نطاقه دوما ، وأشيد بالامين العام إشادة لائقة لحماسه وتفانيه وكفاءته في إنجاز تلك المهمة النبيلة .

والى جانب هذه الحالة السياسية المضطربة نوعا ، التي لها بعض الآفاق المشجعة - تواجه البلدان النامية بشكل متزايد عوائق اقتصادية وبيئية خطيرة . فمشكلة الديون ، والحالة الاقتصادية المتدهورة والاضطرابات المناخية - تشكل جميعها شواغل تؤثر تأثيرا متزايدا على أشد قطاعات سكاننا فقرا .

وفي إطار الجهود التي تبذلها لمواجهة مشكلة الديون والصعوبات الاقتصادية المتصلة بها ، تقوم الكثير من البلدان النامية بتنفيذ برامج التكيف الاقتصادي . وفي هذا الصدد ، أدى الإخفاق في المباحثات بشأن تجديد الإتفاق الدولي لمحصول البن الى وضع البلدان المنتجة ، في موقف حساس للغاية ، ولاسيما أصغر تلك البلدان حجما ، بما فيها بلدي . والحقيقة ، أن هذه البلدان التي شرعت منذ وقت قريب في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في اقتصادياتها ، برامج بدأت تعطي نتائجها ، سترى آمالها تتداعى إذا لم تقم البلدان المسؤولة عن فشل المفاوضات بمراجعة موقفها . لذلك فاننا نناشد البلدان المعنية أن تتخذ موقفا مسؤولا وموحدا نحو البلدان المنتجة التي أضيرت على نحو خطير .

في الآونة الأخيرة ، أعلن عدد من البلدان عن تدابير لتخفيف ديون البلدان النامية أو إلغائها . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن أسمى آيات الشكر لهذه المواقف التي تعيد لنا الطمأنينة وتشجعنا على المثابرة على تنفيذ برامجنا من أجل الانتعاش الاقتصادي . ومع ذلك ، ينبغي أن يصاحب هذه الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة ، دراسة التدابير المتعلقة بنقل صافي الموارد الى البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك أسعار السلع الاساسية . ويبدو أن إستراتيجية الحل الإفرادي لحالات الديون ، والتي تؤيدها البلدان السبعة الصناعية الكبرى ، لا تفي بالغرض كحل لمشكلة الديون . لذلك ، يؤيد بلدي بقوة الاقتراح بعقد مؤتمر دولي للديون . إننا نرى أن عقد هذا المؤتمر قد يؤدي الى التوصل الى نهج عالمي لمشكلة الديون الشائكة .

منذ بدأت دراسة مشكلة البيئة ، أصبح المجتمع الدولي مدركا للخطر الذي يكمن في التلوث الجوي ، وإزالة الاحراج ، والتصحر ، وغير ذلك من الاخطار التي تحيق بالبيئة . وشرع المجتمع الدولي أيضا في تكثيف نشاطه لحشد جهود الوكالات الحكومية والوكالات المتخصصة التي تعمل في هذه المجالات ، حتى يمكن وضع قواعد دولية مناسبة . وبوروندي على ثقة من أن العالم سيتلافى هذا الخطر بفضل هذا التفاهم والتعاون القائم بين الجميع .

ولا يسعنا أن نتغاضى عن الاعمال الإجرامية التي ترتكبها بعض المجتمعات الصناعية في نصف الكرة الشمالي دون عقاب ، وهي نقل النفايات السامة الى مناطق العالم الثالث . لقد شجب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الاخطار التي تشكلها هذه المواد على حياة الإنسان والحيوان والنبات ، في الحاضر والمستقبل .

تشكل مشكلة المخدرات تهديدا خطيرا آخر لبقاء الجنس البشري . ونحن نشجع الدول الامريكية وغيرها التي قررت مكافحة هذا البلاء بصورة حاسمة ، ونحث الدول الاخرى أن تسير على منوالها .

اليوم ، ونحن في عشية القرن القادم ، تبدو الظروف مهيأة لإقامة معالم ثابتة من أجل بناء عالم يسوده السلم والعدالة والامن . فينتصر الحوار والمصالحة على المواجهة بين الدول ، ويتزايد إحترام القانون الدولي في العلاقات القائمة فيما بينها . لقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح . ولذلك ، يحث وفد بوروندي

جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على أن تبذل ما في وسعها لحماية هذه الإنجازات الهامة وتعزيز هذا التحرك من أجل السلم والتضامن فيما بين الدول والشعوب .

السيد سيموغريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم إليكم بإسم وفد أوغندا بتهانيّ الحارة على إنتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . لقد أثبتم ، كوزير لخارجية بلدكم ، رئيس للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، إلتزامكم بالنضال من أجل تحرير افريقيا ، والكفاح ضد العنصرية الذي يمثلها الفصل العنصري أبشع تمثيل . إنني على ثقة بأنكم ، لمهاراتكم الدبلوماسية وارتباطكم بالامم المتحدة لفترة طويلة ، ستديرون مداولاتنا بكل نجاح .

نحن نعرب عن عرفاننا بالجميل لسلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الارجنتين السابق ، للعمل الممتاز الذي أنجزه . لقد ترأس الدورة الثالثة والاربعين ببراعة فائقة وحكمة ملحوظة وتفان لا يكل .

والى الامين العام ، ومعه جنوده المخلصين للسلم بالامانة ، نعرب عن تقديرنا العميق لاستمرارهم في التصدي بإخلاص للتحديات التي تواجه هذه المنظمة في سعيها للاضطلاع بولايتها - وهي تعزيز السلم والوفاق الدوليين ودعم مبادئ الميثاق . ويتجلى نجاح الامين العام في جهوده في هذا الصدد في تقريره :

"واليوم يضطلع ممثلو الامم المتحدة وأمينها العام ، في شتى أرجاء العالم ، بمهام مضنية من أجل السلم ، كما أن زياراتي الشخصية لمناطق الصراع المختلفة تركت في نفسي إنطباعا قويا بعظم الثقة الموضوعة في المنظمة وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها ." (A/44/1 ، ص ٣)

ان إحياء ذكرى مرور خمسين سنة على إندلاع الحرب العالمية الثانية ، يوفر لنا اللحظة المناسبة لتذكرة أنفسنا بأن الامم المتحدة هي صرح فريد للسلم والعدالة . ولانها ولدت من رماد تلك الحرب وخرائبها ، فان ميثاقها يهدف بالتالي الى تجنيب الاجيال المقبلة ويلات الحرب . وتبدو فترة ٤٤ عاما من وجود المنظمة فترة قصيرة اذا قورنت بتاريخ عدد من البلدان . فهي فترة مفعمة بتغييرات ذات أهمية بالغة في العلم والتكنولوجيا ، تغييرات أثرت تأثيرا كبيرا على أسلوب الحياة لشتى الشعوب والدول .

وقد شهدت أيضا العصر النووي والقفزات الهائلة في تطوير الأسلحة التي زادت الحرب الباردة من خطورتها . وكان هناك تراجع ملحوظ في العقد الأخير عن التعددية وساد الخوف من أن تلاقي الأمم المتحدة نفس المصير الذي لقيته عصبة الأمم التي سبقتها . غير أن الايمان قد تجدد الآن بالأمم المتحدة .

وترحب أوغندا بهذا الايمان المتجدد بالأمم المتحدة . فهو سيعزز قدرة المنظمة على مواجهة تحديات العقد المقبل وما بعده . وهناك أنماط جديدة في العلاقات الدولية بدأت في الظهور وهي حافلة بالفرص الجديدة ، ولكنها حافلة بالتحديات الجديدة أيضا . وهناك ميل أفضل نحو تسوية المشاكل العالمية التي تتجاوز حدود كل دولة وتؤثر علينا جميعا .

وما دام العالم قد أصبح أكثر تكافلا ، فينبغي ادراك الصلة الحميمة بين السلم العالمي ونزع السلاح وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتمتع الكامل بحقوق الانسان عندما يفهم في إطار أوسع . والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو كيفية إدارة ذلك الترابط من أجل إيجاد حلول تعاونية تفيدنا جميعا . وينبغي النظر الى السلم والأمن من منظور أوسع حتى يشمل محتوى مضمونيا وجغرافيا أوسع نطاقا .

ولا شك أن التحسن الملموس في العلاقات بين الدولتين العظميين واستعدادهما للعمل المتناسق كان له أثر ايجابي على عدد المشكلات الإقليمية . وقد تجدد الأمل الآن في أن استقلال ناميبيا الذي تأخر كثيرا قد يصبح في متناول اليد أخيرا . غير أننا مازلنا نشعر بقدر كبير من الشك في نوايا جنوب افريقيا وخططها تجاه ناميبيا ، ولاسيما فيما يتعلق بالممارسة الانتخابية المقبلة ، وبشأن مستقبل الدستور الناميبي . ينبغي كفالة الأمن للجميع ووضع قانون انتخابي عادل لضمان المستلزمات الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا .

وينبغي إزالة الخطر المتمثل في جماعات الكوفوت ، وهو الخطر الذي أشارت اليه خطة الأمم المتحدة . وقد نصت خطة الأمم المتحدة على نزع سلاح هذه الجماعات

وتسريح أفرادها وحل تنظيماتها القيادية . وكان الامين العام على حق عندما ذكر في بيانه في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقي في تموز/يوليه ١٩٨٩ أن وجود جماعات الكوفوت في شرطة افريقيا الجنوبية الغربية يزعج ويرهب المدنيين . وما حدث مؤخرا من اغتيال المستشار القانوني للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هو تذكرة مؤلمة بأن تلك العناصر ، الى جانب وجود عملاء جنوب افريقيا الآخرين هناك ، يشكلون خطرا يهدد أمن قادة (سوابو) وأنصارهم بشكل واضح . وقد اطّلعنا على التقارير التي تفيد بأن بعض هذه العناصر قد نزع سلاحها وسرحت . ولكن من الضروري أن تجرد جميع هذه العناصر من السلاح وليس البعض منها فقط ، وأن يسرحوا ، وأن يُحل تنظيمها القيادي . وعلينا أن نحتاط من إمكانية عودة هذه الوحدات الخطرة الى التجمع سواء قبل إجراء الانتخابات أو أثناءها أو بعدها بهدف إحباط استقلال ناميبيا . ومن الضروري ، لتهيئة الظروف الملائمة ، تعزيز فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي هذا الصدد نرحب بالعرض الذي تقدمت به كندا وغيرها من البلدان بتقديم المساعدة لتحقيق ذلك الهدف . ونحث على قبول هذا العرض .

وفيما يتعلق بعملية الانتخابات ، فهناك عدة أشياء تدعونا للقلق . نحن نعترض بشدة على اغتصاب الحاكم العام لدور الاشراف على العملية الانتخابية ومراقبتها لانه ليس محايدا في هذه الممارسة . وهناك شكوك حقيقية في أن دوره يستهدف إجهاض نتيجة الانتخابات وجعل استقلال ناميبيا مجرد خدعة . وينبغي سد الثغرات حتى لا تزود أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية . وفي ظل قانون تسجيل الناخبين ، لا ينبغي السماح لغير الناميبيين ولا سيما مواطني جنوب افريقيا وغيرهم من الاجانب ، كما ورد في بعض التقارير ، بتسجيل أسمائهم في دفاتر الانتخاب أو تسهيل ذلك عليهم ، ولا ينبغي حرمان الناميبيين الشرعيين من حقهم في الانتخاب بهذه الطريقة . ولا يجوز أن يكون نقل صناديق الاقتراع وعد الاصوات عرضة للتلاعب وإفساد العملية الانتخابية .

وقد منح الحاكم العام لنفسه بصفة منفردة ، بمقتضى القانون الخاص بالجمعية التأسيسية ، سلطات الاعتراض على طلبات وتوصيات الجمعية التأسيسية . وهو وضع غير مقبول على الاطلاق .

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الامين العام لإزالة تلك العقبات . ويعهد قرارا مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) بمسؤولية الاشراف على العملية الانتخابية والرقابة عليها الى الامين العام . ولهذا فمن الضروري أن تبعث الجمعية العامة برسالة واضحة الى جنوب افريقيا بأن المنظمة والمجتمع الدولي لن يقبلا أي مناورات تستهدف التلاعب في عملية الانتخاب أو التقليل من دور الامين العام ليصبح مجرد مراقب أو ألاّ يتاح له غير مجرد رد الفعل .

ومازالت الحالة في جنوب افريقيا نفسها سببا من أسباب القلق الشديد . فهي مازالت تخضع منذ ثلاث سنوات لحالة الطوارئ التي يصدر في ظلها أكثر القوانين قسوة ووحشية لإخماد أصوات المعترضين والمناضلين ضد النظام القمعي . وكثيرا ما تستخدم فكرة "الهدف المشترك" السيئة السمعة في أحكام المحاكم لادانة الوطنيين في جنوب افريقيا والحم عليهم بالاعدام أو بالسجن لمدد طويلة .

إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، بل ينبغي إزالته . والاعتقاد بأن ذلك الهدف يمكن أن يتحقق عن طريق عملية تطورية ، هو من قبيل خداع النفس . ويدلي السيد دي كلارك زعيم جنوب افريقيا الجديد بإشارات تثير البلبلة حول التغييرات التي يعتزم أن يدخلها على الفصل العنصري . وتشير التجربة التي عانينا منها في الماضي في أنفسنا الشكوك . فقد حاول السيد فورستر والسيد بوتا وغيرهم . أن يصوروا أنفسهم كمصلحين في جنوب افريقيا أو كصناع للسلام في المنطقة . وكان نمط الاصلاحات الذي يدور في أذهانهم هو إجراء تغيرات مظهرية هدفها إخفاء وجه الفصل العنصري . وهذه الاصلاحات تتضمن نظام البانتوستانات المشين والدستور المخزي الذي ينص على وجود ثلاثة مجالس ، والذي يستهدف إدخال قطاع صغير من الاغلبية المقهورة في إطار النظام بينما يظل نظام الفصل العنصري قائما لا يُمس . ولم نشهد حتى الآن خطوات ملموسة من جانب السيد دي كلارك تجعلنا نشق في أنه قد شرع في السير على طريق حل نظام الفصل العنصري . فمازالت حالة الطوارئ مستمرة ، وما برح الزعماء السود يرسفون في إغلال السجون . ومازال الحظر مفروضا على حركات التحرير الافريقية المشروعة . ومازالت أحكام الاعدام

تصدر وتنفذ . بل كان أول أعمال السيد دي كلارك كرئيس للدولة هو السماح بتنفيذ حكم الاعدام في المناضل الافريقي مانغينا جيفري بويسمان ، على الرغم من نداءات الجمعية . وأقام السيد دي كلارك طريق طويل يتعين عليه أن يجتازه قبل قبوله كرائد للتغيير في جنوب افريقيا . وهو لا يستطيع التهرب من مسألة المساواة بين الجميع في الحقوق السياسية الاساسية بغض النظر عن اللون والجنس ، ومن القبول بالحكم الديمقراطي وبالدور الاساسي الذي ينبغي أن يضطلع به الزعماء الافريقيون . هذا هو ما يتعين على السيد دي كلارك أن يواجهه .

وينبغي إدراك أن قادة حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ليسوا دعاة عنف أكثر مما كان الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ، لقد سارت حركات التحرير في طريق الكفاح المسلح بعد أن سدت في وجهها جميع الطرق السلمية المؤدية الى التغيير . وقد أيدت حركات التحرير ، بتأييد من افريقيا ، استعدادها الدائم للتفاوض للانتقال من نظام الفصل العنصري الى الديمقراطية . ويتبين ذلك بوضوح في اعلان لوساكا الصادر في عام ١٩٦٩ وفي إعلان هراري الاخير الصادر عن اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . كما برهنت الاحداث في انغولا وموزامبيق وزمبابوي والآن في ناميبيا على أن افريقيا قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها الكفاح المسلح والتي تفرضها المفاوضات على حد سواء . وقد قامت بريتوريا بافساد الجهود التي بذلها فريق الشخصيات البارزة التابع للكمنولث لوضع أسس للمفاوضات . ولهذا فإن بريتوريا هي التي يتعين عليها أن تلتزم بالمفاوضات وليس العكس .

إن الجزاءات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية والخسائر الناجمة عن الحرب الى جانب العزلة الدولية . كلها تضعف التضامن داخل صفوف الاقلية البيضاء وتضعف التأييد مع العنصريين البيض . ويزداد عدد الذين ينضمون الى توافق الآراء ضد الفصل العنصري . وقد استجابت حركات التحرير على نحو إيجابي لهذا الشعور وقدمت لهم الضمانات اللازمة . وليس هذا بالوقت المناسب للتخلي عن الجزاءات بعد أن بدأت تؤتي ثمارها . وفيما يتعلق بالفصل العنصري . فليس هناك مجال للغموض وليس هناك مجال للتردد ، فليس هناك طريق وسط .

ينبغي عزل الفصل العنصري . إن أوغندا لم تقتنع أبدا بالحجج الرامية الى خدمة المصالح الذاتية ، والقائلة أن العقوبات يجب ألاّ تفرض لأنها تضر بالأغلبية السوداء . إن الناطقين الشرعيين باسم الجماهير في جنوب افريقيا يؤيدون هذه التدابير . ولذلك فإننا ندعو الى فرضها طبقا للفصل السابع من الميثاق .

إن الفصل العنصري هو السبب الرئيسي لحالة عدم الاستقرار وللتهديد الذي يحف بالسلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي بكاملها . وبالرغم من البيانات الصادرة بعكس ذلك ، واصل نظام بريتوريا مباشرة وبواسطة عملائه زعزعة استقرار دول خط المواجهة . إننا نَكُنْ التقدير لدول خط المواجهة للدعم الذي قدمته لذلك النضال بالرغم من الخسائر الهائلة البشرية والمادية التي لحقت بها . وعلى المجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته لها . فهي تقف على خط المواجهة الأول تناضل من أجل تحرير الشعوب وضد انتهاكات حقوق الانسان ، التي يمثل الفصل العنصري أبشع صورها .

وفي أماكن أخرى من افريقيا ، فإننا نرحب بروح التصالح السائدة الهادفة الى حل الصراعات الجارية ، لا سيما في انغولا ، وموزامبيق ، والسودان واثيوبيا . ويشجعنا على حد سواء معاهدة السلام الموقعة بين ليبيا وتشاد في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ونأمل أن تسفر جهود الأمين العام ومنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق باتفاقية السلام بين المغرب وجبهة البوليساريو عن تطبيق كامل لتلك الاتفاقية .

كما أن قبول العراق وايران لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وإنهاء الحرب قد ملأنا جميعا بالرضى . إننا لنأمل مخلصين أن تتوج بالنجاح المفاوضات بين البلدان ، تحت رعاية الأمين العام ، من أجل التوصل الى تسوية شاملة .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، فإن أوغندا رحبت بتوقيع اتفاقيات جنيف الهادفة الى وضع حد لسنوات من الحرب الدموية والوحشية . وعلى كل أطراف الاتفاقية واجب الالتزام بما جاء فيها . وفي هذا الصدد نشير بالتقدير الى أن انسحاب القوات السوفياتية قد تم ضمن الاطار الزمني المتفق عليه .

إن منطقة الشرق الأوسط مازالت غارقة في حالة من العنف بسبب تعنت اسرائيل ورفضها القبول بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . إن المسألة

الفلسطينية كانت دائما وستظل لُبَّ الصراع في الشرق الاوسط . وفي العام الماضي ظهر الأمل بإمكانية التحرك الى الأمام عندما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين وأعرب عن رغبته في قبول قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والقبول ، تبعا لذلك ، بوجود اسرائيل . ولكن بدلا من أن تمسك اسرائيل بغصن الزيتون استمرت في عرقلة كل المقترحات المعقولة الهادفة الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة . وتواصل اسرائيل بناء المزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة وتقوم بانتهاك الحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني .

إن الأمين العام في تقريره السنوي يُعرب عن قلقه بقوله :

"يساورني القلق إزاء الاعلانات الصادرة في الآونة الاخيرة التي تشكك ، في الواقع ، في إمكانية انطباق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . فهذا القرار ما فتئ يعتبر ، منذ اتخاذه بالاجماع ، حجر الزاوية في أية تسوية شاملة يتعين الوصول اليها ." (A/44/1 ، ص ١٠) .

إن وفدي يوافق على ما جاء في قول الأمين العام . فلا يجب السماح لاسرائيل بخرق هذا الاجماع الدولي القائم منذ زمن بعيد .

وفي هذا الصدد ، نكرر دعوتنا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشترك فيه كل الأطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة للثناء على الأمين العام والرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لجهودهما المبذولة من أجل هذه الغاية . فهذا المؤتمر سيعزز قضية تحقيق حل عادل ودائم وشامل .

إن الوضع في لبنان مازال مصدر ألم لوفدي . إن الصراع الاخوي أسفر عن خسائر فادحة بشرية ومادية . وأوغندا تدعو جميع الأطراف الى الاجتماع ووضع مصالح بلدهم فوق اعتبارات أي مجموعة من أجل حل الأزمة . إننا نؤيد جهود اللجنة الثلاثية المؤلفة من رؤساء الدول العربية الرامية الى تحقيق هذه الغاية ونرحب بوقف اطلاق النار الذي تم الوصول اليه .

وفيما يتعلق بمشكلة قبرص ، فلقد شجعنا التقدم الحاصل على صعيد المحادثات بين الطائفتين ، برعاية الأمين العام . وقد ذكر الأمين العام في تقريره إن المحادثات وصلت الآن الى مفترق طرق حاسم يبدو عنده ان التسوية الشاملة التي تضمن المصالح المشروعة للطائفتين وتستجيب لشواغلهما أصبحت ممكنة . إن أوغندا مستمرة في تأييدها لسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

إن شعب كمبوتشيا كان ضحية الحرب لمدة طويلة . ولقد كان أملنا أن يتمكن مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، المنعقد في آب/أغسطس من هذا العام ، من التوصل الى تسوية شاملة واقامة كمبوديا حرة مستقلة . ومما يؤسف له أن هذا لم يكن ممكنا بالرغم من التقدم المحرز في توضيح الجوانب المفصلة لعناصر الحل الشامل . إننا نناشد كل الأطراف التعاون مع الأمين العام .

أما الوضع في أمريكا الوسطى فقد كان في معظم سنوات هذا العقد متوترا ومشتعلا . لقد كان موقف أوغندا دوما قاطعا وهو أنه يجب ترك شعوب المنطقة لتحل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي . ولقد أيدنا دوما عملية الحوار البنّاء التي اتخذت زمام المبادرة فيها مجموعة كونتادورا ، والتي تتوجت في النهاية باتفاق اسكيبولاس الثاني الذي وقعه رؤساء أمريكا الوسطى . وهذا الاتفاق ، الذي تم التوصل اليه بعد سلسلة من المفاوضات المكثفة ، أدى الذ تخفيف حدة التوتر وخلق جوا من الثقة والمصالحة والتعايش السلمي .

إن أوغندا تتابع التطورات في شبه الجزيرة الكورية وهي ترحب بالجهود الحالية الرامية الى مصالحة الكوريتين وتشجع عليها . إن موقفنا يبقى ثابتا لا يتغير : إننا نؤيد التوحيد السلمي لكوريا دون تدخل خارجي .

وترحب أوغندا ، بصفتها عضوا في حركة عدم الانحياز ، بتحسن العلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة بين الدولتين العظميين . إننا سعداء إذ نلاحظ أن تنافسهما الشديد والمرير ، الذي شجبناه دائما ، قد حلت محله روح التعاون البنّاء . إن توقيع معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت معلما تاريخيا بارزا ونقطة تحول . ومما يشجع أوغندا النوايا المعلنة للبلدين في تخفيض أسلحتهما الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة ، لكننا سنستمر في العيش تحت التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة مادام تفكيك الأسلحة والقوات لم يتم على نطاق كبير . وسنواصل التحذير من خطر التعويض عن تخفيض الأسلحة باستحداث أسلحة جديدة أكثر تطورا ربما تكون قدرتها على التدمير وزعزعة الاستقرار مساوية لقدرة الأسلحة المخفضة . وهناك ضرورة ملحّة لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . إن العملية التي بوشر بها لعقد مؤتمر بشأن تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب المعقودة في ١٩٦٣ ، يجب استخدامها لتحقيق الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية .

في السنة القادمة سينعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار التي ينبغي تجديدها في سنة ١٩٩٥ ، وأوغندا طرف في هذه المعاهدة . إن المادة الرابعة تفرض التزاما على الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن تتفاوض بنية حسنة من أجل نزع السلاح النووي . إن اخفاق الدول التي تمتلك أسلحة نووية في الوفاء بواجباتها يقوض الثقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويقلل من فعاليتها .

إن الالتزام الذي تعهدت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في محادثاتهما الثنائية بتخفيض مخزونهما من الأسلحة الكيميائية تخفيضا كبيرا لهو تطور يلقى كل ترحيب منا . مع ذلك ، يحدونا الأمل في أن يعقب ذلك قريبا حظر تام للأسلحة الكيميائية ، وبذلك يستكمل العمل الذي بدأه مؤتمر نزع السلاح في ١٩٨٤ .

لقد أكدت أوغندا دائما على أن الأسلحة النووية والتقليدية جانبان يكمل أحدهما الآخر فيما يتعلق بهدف نزع السلاح العامل الكامل ، ويتطلبان عملا عاجلا بنفس القدر . ان الصراعات الاقليمية غالبا ما تلاقي التشجيع من دول من خارج الاقليم ومن تجار الأسلحة القاتلة تلك . وقد وقع عدد من بلدان العالم الثالث فريسة لسباق التسلح وانخرط فيه ، محولا بذلك موارد قيّمة من القطاعات الانتاجية . وبلغت الخسائر الانسانية لتلك الصراعات مستوى عاليا جدا منذ الحرب العالمية الثانية . ومن ثم

هناك حاجة للأخذ بالتدابير التي من شأنها تعزيز موارد التنمية . إن أوغندا تؤمن إيمانا قويا بحُسن الجوار ، وقد جهدت من خلال الحوار واللجان المشتركة مع جيراننا لتحسين الثقة المتبادلة وزيادة التعاون الاقليمي .

إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية مدركة ادراكا حسنا الآن . فالعالم ينفق تريليون دولار سنويا على الأسلحة . وهذا يوازي عبء الديون المعلق فوق رقاب بلدان العالم الثالث مثل سيف ديمقليس . وغني عن القول ، ان القسم الأعظم من هذا الدين مردّه في كثير من الاحيان ، الى شراء الأسلحة . لذلك ، فإن أهمية تخصيص الموارد المفرج عنها بنزع السلاح للتنمية بديهة لا حاجة الى تأكيدها .

لا يمكن تحقيق السلم على صعيد عالمي دون القضاء على الفقر والأمراض والظلم على صعيد العالم بأسره . وعدم إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتفشي البطالة والبطالة المقنعة على نطاق واسع ، وشح الموارد ، وتدهور حال البيئة ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات تهدد السلم والأمن الدوليين مثل التهديدات العسكرية . إن الاقتصاد العالمي يعاني من الفوضى ومن اختلالات وحالات إجحاف شديدة . وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب يتناقض تناقضا صارخا مع الهوة الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب في العلاقات الاقتصادية . فعلى حين سجلت البلدان الصناعية نموا مطّردا ، انخفضت مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية . وواقع الأمر في العديد من البلدان النامية هو عدم تلبية الاحتياجات الأساسية ، ووفيات الأطفال والجهل والمرض والجوع .

من المشاكل الحادة التي تواجه البلدان النامية ضعف أسعار السلع الأساسية وانهيارها . فقد ألحق هذا ضررا كبيرا بحصائل صادراتنا وبنمونا . ففي عام ١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، انخفضت عائدات افريقيا من صادرات السلع الأساسية بمقدار ١٩ بليون دولار امريكي . وقد ازداد الحال سوءا منذ ذلك الوقت . وفي حالة أوغندا إن انهيار أسعار القهوة هذا العام يعني خسارة نصف عوائدنا المتوقعة من الصادرات . هناك حاجة الى ضمان أسعار منصفة ويمكن التعويل عليها للسلع الأساسية التي تنتجها البلدان النامية . ولذلك ، فإننا نستمد التشجيع من بدء نفاذ اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، ونأمل أن تقدم له الدول الأعضاء كل الدعم اللازم .

إن تدهور معدلات التبادل التجاري قد زاد من تفاقمه عبء الدين وأسعار الصرف المتقلبة وأسعار الفائدة العالية وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية . وتساهم جميع هذه العوامل في صافي نقل الموارد المخجل من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . ووفقا للبنك الدولي زاد صافي نقل الموارد هذا من ٣٨ بليون دولار أمريكي عام ١٩٨٧ الى ٥٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ . وكانت أقل البلدان نموا ، لاسيما البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الافريقية ، أكثرها تضررا . وعلى سبيل المثال ،

تقدر اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن افريقيا نقلت في عام ١٩٨٧ أكثر من بليـــون دولار أمريكي الى صندوق النقد الدولي وحده .

ومن الأمور ذات الاهمية المماثلة لهذه البلدان برامج التكيف الهيكلي التـــي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . فهذه البرامج بصيغتها الحالية ، مهمـــا حَسُنت النية ، تنزع الى معالجة الخلل الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصادات هـــذه البلدان على المدى القصير . ولاتزال المشاكل الاقتصادية الطويلة الأجل دون حل وتشكـــل تهديدا خطيرا لنموها وتنميتها في المستقبل . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه التدابيـــر ألحقت أفدح الأضرار بالقطاع الاجتماعي ، وبصورة ملحوظة التعليم والصحة ، وهما عاملان هامان للتنمية الطويلة المدى والتكيف .

هناك حاجة ملحة الى زيادة الجهود المبذولة التماسا لإطار مفاهيمي وعملـــي قادر على الاستمرار لبرامج التكيف الهيكلي الاقتصادية ، يتمشى مع أهدافهـــا واستراتيجياتها التنموية الطويلة المدى ، وذلك كما جاء في قرار الجمعية العامـــة ٤٣/٢٧ . ومن هذا المنطلق اعتمد رؤساء الدول الافريقية ، استنادا الى تجربتهـــم الخاصة في الثمانينات ، إطارا افريقيا بديلا لبرامج التكيف الهيكلي ، نوصي الجمعيـــة العامة باعتماده .

وإننا نشهد حاليا اتجاها صوب التكامل الاقتصادي الاقليمي الاكبر وتشكيل تكتلات تجارية أكبر في أوروبا وشمال أمريكا . وقد أُتيحت لي الفرصة العام الماضي لاحذر مـــن على هذا المنبر من أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الدولي الراهن يُديم واحة الغنـــى واليسر في صحراء الجوع والحرمان . ويحدونا الأمل في ألا يؤدي نشوء هذه التكتلات الـــى تفاقم هذه النزعة . وهذا يمثل تحديا ونموذجا للبلدان النامية فيما يتعلق بطبيعـــة العوامل التي ستحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين . ونحـــن نعتقد أن التحولات الهيكلية والاقتصادية الطويلة المدى في افريقيا ستعتمد على نجـــاح الجهود الراهنة الرامية الى التكامل الاقتصادي في اقليمنا . وهذا هو السبب الـــذي يجعلنا في أوغندا نعتبر مشاركتنا في منطقة التجارة المفضلة لشرق وجنوب افريقيـــا ، وفي منظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الاقليمية مسألة ذات أولوية .

إن التوكيد على ما تتسم به إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي القائم من إلحاح لا يمكن المبالغة فيه . وجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد قريبا ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لإنعاش النمو الاقتصادي ، ينبغي لها جميعا أن توفر مواد مفيدة لصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة للتسعينات . وينبغي للاستراتيجية أن تستهدف توفير نمو طويل الأمد وتحقيق تحول اقتصادي وتنمية قادرة على الاستمرار .

تُظهر مشاكل البيئة بجلاء حقيقة تكافلنا التي لا مفر منها . وأوغندا ترحب بالمؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده في عام ١٩٩٢ . ويتعين أن يوفر المؤتمر فرصة وتحديا للجميع للاتفاق على التدابير العملية اللازمة لحماية البيئة للمستقبل بناء على مفهوم للتنمية القادرة على الاستمرار ، التي لا تضر بالبيئة . وإعلان كمبالا الذي يتعلق بالتنمية القادرة على الاستمرار ، والذي اعتمده المؤتمر الاقليمي لافريقيا المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٢ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، حدد سبعة مجالات ذات أولوية تنبغي معالجتها ، وهي على وجه التحديد مواجهة التغيرات والضغوط الديموغرافية ؛ وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ؛ وضمان الاستخدام الكفء والمنصف لموارد المياه ؛ وتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة ؛ والوصول بالانتاج الصناعي الى الحد الأمثل ؛ والمحافظة على السلالات وعلى النظم الأيكولوجية ؛ ووقف التصحر وعكس اتجاهه .

أما في الميادين الاجتماعية ، فإن الحرب ضد الجريمة التي تتعدى الحدود الوطنية ، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها ، كانت محور تركيز سليم للعديد من المتكلمين . وأوغندا ملتزمة بخوض غمار هذه الحرب وهي طرف في مختلف الصكوك الدولية المتصلة بهذا المجال . كما أننا بصدد التصديق على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . إن المخدرات تشجع على الفساد وتضعف سلطة القانون وتؤدي الى الانحلال الخلقي والجسدي . وينبغي أن تقدم مؤسسات مثل معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة في أوغندا الحديث العهد المساعدة

لإجراء بحوث يمكن أن تؤدي الى منع الجريمة ، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وينبغي أن يُنظر في مسألة انتشار المخدرات في السياق الاوسع لصادرات السلع الاساسية . فهناك صلة لا بد منها بين زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الى البلدان الفنية وانهيار أسعار السلع الاساسية . فليس من قبيل المصادفة أن أكثر البلدان مشاركة في انتاج المخدرات تعتمد أيضا على السلع الاساسية ، لاسيما القهوة . ولذلك ، فإن إضعاف اتفاق القهوة الدولي لم يساعد على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

لايزال التقيد بحقوق الانسان هدفا هاما لحكومة أوغندا ، في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء . ونحن نعتقد أن حقوق الانسان تشتمل على الحق في مستوى معيشة لائق . ونحن ملتزمون بالتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الانسان وبمعاقبة مرتكبيها . وهذا هو السبب الذي حدا بأوغندا الى تشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في الماضي . وبإنشاء مكتب للمفتش العام في الحكومة ، تعزز احترام حقوق الانسان في أوغندا الى حد كبير .

تؤمن أوغندا أن حق الطفل هام للغاية . ولذلك فإننا نؤيد مشروع اتفاقية حقوق الطفل المعتمد من جانب لجنة حقوق الانسان والمعروض على الجمعية العامة . ونؤيد أيضا الاقتراح بعقد اجتماع قمة عالمي معني بالطفل .

ونحن نقترب من فجر القرن الجديد لا يمكننا التهوين من خطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي . وللأمم المتحدة دور حرج في تدبير تكافلنا وفي تشكيل الاستجابة العالمية الصحيحة لمشاكلنا المشتركة . ومن ثم فالحاجة ماسة الآن الى تقوية وتعزيز إمكانياتها . وتتابع أوغندا ، عن كثب ، عملية الإصلاح التي وصلت الآن الى مرحلة متقدمة . ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ينبغي أن تحتفظ عملية الإصلاح بطابعها المميز بأن تكون كلا شاملا . ولذلك ينبغي أن يتم تنفيذها على نحو متكامل ومتواز ، وفي الوقت الحسن . ولم يتم التوصل بعد الى توافق في الآراء على الاصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أهميتها الحيوية . وهذا أمر يؤسف له . ويحدونا الأمل أن يصحح ذلك قريبا .

وفي الوقت الذي يقترب فيه القرن العشرون من نهايته ، علينا أن نتطلع الى الافق الواسع ، وأن نصلح النظام الدولي الحالي على نحو يصبح به تراثنا للأجيال القادمة إطارا يكون التكافل فيه مفيدا لكل الشعوب في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء .

السيد سيدوك (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه سورينام في هذا العقد ، مثل الكثير من البلدان النامية الاخرى ، هبوط أسعار سلعنا الاساسية ، نظرا لمصاعب اختراق أسواق الامم الصناعية ، والعقبات التي تحول دون قيام مجتمعات ديمقراطية قوية ، ويضاف الى هذا الاهتمام المهذب ، وإن كان متباعدا ، الذي تبديه بعض البلدان الشقيقة المتقدمة النمو بالعملية الصعبة ، عملية دعم التغيرات السياسية التي تقع في بلدنا من أجل ضمان توفير الاحتياجات الاساسية للشعب .

ومع ذلك يجب أن نعترف بأنه لئن كان هذا لهذه التجارب تأثير سلبي على السعي الحثيث لتحقيق أهدافنا التنموية ، فقد وطدت ، في الوقت نفسه ، من عزمنا على مواجهة التحديات التي تعترضنا ، وعلى مضاعفة جهودنا من أجل تحقيق الاهداف التي وضعناها لأنفسنا منذ سنين .

ولهـــذا السبب ، جئنـــا مـــرة أخرى الى نيويـــورك سعداء للغاية لنشرككم فـــي تجاربنـا ، ولنشارك في عملية التفاهم السياسية الجديدة المنبعثة بين الامم المستقلـة ومن داخلها .

ولكن ، قبل أن أشرع في هذا ، أود أن أعبر عن نفس المشاعر التي عبر عنها مـن سبقني من المتكلمين ، وأن أهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعـــة والأربعين للجمعية العامة . ويسرني أن أرى ممثلا لقارة افريقيا ، بما يجري فيها مـــن تطورات تاريخية وسياسية ، يرأس هذه الدورة للجمعية العامة . ويمكن لافريقيـــا بتنوعها وإمكانياتها الاقتصادية العظيمة أن تلعب دورا حاسما في تشكيل العلاقـــات السياسية الجديدة الناشئة والتعاون في عالمنا . ومن المناسب أيضا أن يقع الاختيـــار على ابن من أبناء البلد الشقيق ، نيجيريا ، الذي تربطه بسوريينام علاقات تاريخيـــة ، نظرا الى أن ذلك البلد مثال لإسهامه في الوحدة والتكامل في افريقيا ، والتعـــاون الدولي ، والتعايش السلمي . إن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية التي أظهرتموهـــا بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تبرر توقعاتنا المخلصة بـــأن تختتم هذه الدورة للجمعية العامة تحت قيادتكم بنجاح .

ونود أيضا أن نعبر عن تقديرنا العميق لوزير الشؤون الخارجية للأرجنتيـــن السابق ، السيد دانتي كابوتو ، لأسلوبه المتميز والمقتدر الذي أدار به أمور الـدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ونتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل* .

ونود ، كذلك ، أن نثني على الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييـــار لإسهاماته الشخصية في السعي من أجل السلم والأمن والاستقرار في العالم . فإن جهـــوده التي لا تكل ، لتعزيز المنظمة وإيجاد حلول للنزاعات الكثيرة التي تهدد السلـــم والأمن الدوليين ، وكذلك تفانيه من أجل قضية التنمية المستمرة في البلـــدان النامية ، أمر معروف ويستحق امتناننا .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت) .

وفيما يتعلق بسورينام ، فإنه بشعور من الفخر والارتياح أستطيع أن أعلن أن حكومتنا قد نجحت في تحقيق رغبة أغلبية شعب سورينام بوضع حد للنزاع الداخلي المسلح . وقد استمر هذا القتال ، الذي حمل فيه الأخ السلاح ضد أخيه طيلة سنوات . واقتناعا منا بأن محاربة العنف بالعنف لن تجلب السلم والرفاهة لشعبنا ، اخترنا أن نسير في طريق الحوار وتوافق الآراء . وقد أدى هذا الطريق ، مؤخرا ، الى إبرام اتفاق السلام في كورو . وقد أدى بدوره الى بدء عملية سلام حقيقي ، ووضع حدا لسفك الدماء ، دون جدوى ، الذي راح ضحيته كثير من الأبرياء .

ونحن ندرك أننا لم نكد نبدأ ، وستعترضنا ، بكل تأكيد ، عقبات كثيرة . ولكننا سنتغلب على هذه العقبات مسلحين بالعقل والانسانية والصداقة والتضامن وهي صفات معروفة عن شعبنا .

واليوم اتخذنا خطوة جديدة هامة في عملية السلام ، وعملية الحوار وتوافق الآراء . فقد ترتب على اتفاق السلام بالفعل إلغاء حالة الطوارئ في الجزء الشرقي من البلاد . وبسبب هذا نشأت احتمالات حقيقية للعودة الآمنة السريعة لآلاف اللاجئين الى أوطانهم . ولتحقيق هذا الهدف فإنه لا يمكن الاستغناء عن مساهمات الوكالات الدولية مثل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ونحن في الحقيقة ممتنون للمساعدة التي قدمتها تلك الوكالات .

وفي هذا المنعطف ، أود أن أعبر عن تقدير حكومتي لأنشطة مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بمشاكل اللاجئين والأشخاص المبعدين والمشردين بوجه عام . ولذلك فنحن نشيد بإعلان غواتيمالا وخطة العمل المنسق المكملة التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الأول المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى باعتبارهما خطوتين في الاتجاه الصحيح .

والآن أصبحنا في سورينام حكومة وشعبا في وضع يسمح بالوفاء بالالتزامات التي تمت الموافقة عليها دوليا تجاه مواطنينا في الجزء الشرقي من البلاد . ومرة أخرى ، سيصبح مواطنونا قادرين على ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يستحقونها .

وهكذا ، بدأت المرحلة الأخيرة من عملية إضفاء الطابع الديمقراطي ، ونأمل أن يسود السلم والاستقرار مجتمعنا السورينامي قريبا . وعندئذ ، سنتمكن بجهودنا الموحدة من العمل من أجل إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدنا ككل . وبفضل اتفاق السلام في إمكان شعبنا أن يحلم من جديد ، أن يحلم بأفق جديد وبمستقبل من السلم والرفاهة الحقيقيين ، ويمكن لشعبنا أن يحققهما بجهوده الخاصة .

وإنني سعيد أيضا بأن في إمكاني أن ألحظ التطورات الإيجابية التي حدثت في العلاقات التي ساءت قبلا بين مملكة هولندا وجمهورية سورينام . ونحن نعبر عن الأمل الراسخ بأن توسع هذه التطورات وتقوى وتوطد من أجل الصالح المشترك لكلتا الأمتين .

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرض عليكم بايجاز موقفنا حول عدد مختار من القضايا الدولية . بعد سنوات من الجهود والمثابرة ومن خلال الممارسة الدؤوبة المتروية للمساعي الحميدة من جانب الامين العام ، يلاحظ التقدم الهام في مجال العلاقات الدولية .

ونشهد بكل ارتياح أن ممارسة الانفراج ولدت من جديد وأن أسلوبا واتجاها جديدين انبعثا في مسلك العلاقات الدولية ؛ وهذا النهج الجديد ، حيث يحل الحوار والتفاهم محل المواجهة ، نجمت عنه حلول تفاوضية لبعض المنازعات الاقليمية التي بدت مستعصية على الحل حتى الآن .

والمعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لازالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والمناقشات الجارية بينهما حول أمور أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسلم والامن الدوليين ؛ والاتفاق بين ايران والعراق ، واتفاقات جنيف بشأن أفغانستان وباكستان ؛ واستقلال ناميبيا المنتظر ؛ والاتفاق المبرم مؤخرا حول الصراع في أمريكا الوسطى ، كلها أمثلة جيدة على تخفيف حدة التوترات السياسية في العالم .

هذه التطورات تبشر بالخير لمستقبل كوكبنا ، وبالرغم من أنه لا ينبغي لنا أن نتوقع أن النزاعات التي استمرت ردحا طويلا من الزمن والتي لها أسباب جذرية متأصلة ستحل على الفور ، أرى نفسي مضطرا الى حث الاطراف المعنية على احترام الاتفاقات والإحجام عن التكتيكات والاجراءات التي يمكن أن تؤخر عملية السلم أو حتى أن تخمدها .

وأشير على وجه الخصوص الى الاتجاه المتعنت لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي يواصل أعمال القتل والتنكيل بشعب ناميبيا بالرغم من اتفاقات السلم الموقعة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وتدين حكومتي اشتراك كل من السلطات العسكرية والمدنية لنظام الفصل العنصري الذي يرهب الناميبيين ويخدعهم ويعوقهم عن ممارسة حقهم الشرعي في انتخاب حكومة يختارونها بأنفسهم .

وفي نفس الوقت ، من الأمور المشجعة أن نلاحظ أن بلدان أمريكا الوسطى تدلل على ارادتها السياسية العازمة لنبذ استخدام القوة واستعادة مناخ الثقة والهدوء في اقليمها . والاتفاق الذي أمكن التوصل اليه مؤخرا يؤكد الرغبة الصادقة لشعوب أمريكا الوسطى في السلم والتزامها بالمفاوضات والحوار في حسم النزاعات القائمة منذ زمن طويل ، ولذلك فهو يستحق الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

وبالرغم من اتجاهي التوفيق والانفراج الايجابيين ، لاتزال بعض أوجه القمع والنزاع المستعصية قائمة . ورغما عن الادانة المستمرة من جانب المجتمع الدولي لايزال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يمارس سياساته القائمة على التمييز والاحتجاز والقمع لأغلبية شعبه .

وأحداث الشهور الأخيرة لم توفر الارتياح لمن كان لديهم الأمل في رؤية استئصال شأفة نظام الفصل العنصري . ولن يستتب السلم والأمن في هذا الجزء من العالم إلا إذا قضي على العنصرية المؤسسية قضاء مبرما .

ومازالت الحالة في الشرق الأوسط حافلة بالأخطار والقلاقل . ولاتزال قضية فلسطين جوهر مشكلة الشرق الأوسط والمثل الأكبر على اهمال قرارات الأمم المتحدة وارادة المجتمع الدولي . وتشجب حكومتي تدهور الحالة في الأراضي المحتلة والزيادة المستمرة في عدد الفلسطينيين الذين يقتلون ويصابون بجراح . ونرى أنه لن يمكن انشاء اطار تفاوضي قابل للتطبيق يعالج كل أبعاد النزاع ويبعث الأمل في استعادة السلم والأمن للمنطقة إلا عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلم برعاية الأمم المتحدة واشتراك جميع الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد نرحب بجهود الرئيس حسنى مبارك رئيس مصر بصفتها فرصة لكسر الجمود الذي اعترى عملية السلام في الشرق الأوسط . ويحدوني الأمل الصادق أن تشهد الانسانية قريبا التقدم والنتائج الملموسة في تخفيف حدة التوتر والمواجهة في النزاعات الاقليمية .

وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا ، يرى وفد بلدي أن السلم الدائم والعادل في كمبوتشيا لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق التسوية السلمية الشاملة التي تأخذ في الاعتبار مصالح شعب ذلك البلد وتطلعاته .

وكما قلت قبلا ، تؤمن حكومتي بالحوار ، وبهذا المعنى نرحب باستئناف الاتصالات في شبه الجزيرة الكورية . ورغم عدم احراز أي تقدم ملموس حتى الآن ، يحدونا الامل في تكثيف الحوار الذي يستهدف توحيد شطري كوريا على أساس المقترحات التي قدمها الرئيس رو تاى وو في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

وبالرغم من أننا لاحظنا بتفاؤل التغيرات على الساحة السياسية الدولية ، نذكر باحباط أن الاحتمالات الاقتصادية الدولية لاتزال تتسم بعدم اليقين . ان النمو السلبي أو البطئ واستمرار مشكلة الديون يسببان تردي نوعية الحياة في البلدان النامية . وقد حلت الآثار الضارة بالحالة في البلدان النامية خلال العقد الماضي أكثر من أي وقت سابق .

وقد قامت حكومات البلدان النامية باصلاحات جريئة بغرض بعث الحيوية في أوضاعها الاقتصادية ، ولكن خبرتها دلت على أن برامج التكيف الاقتصادي كانت قوية بدرجة لا تتناسب وأوضاع تلك البلدان مما ترك آثارا سياسية واجتماعية شديدة عليها . ودلت خبرتها على أنه دون دعم خارجي ضخم يظل الاثر الايجابي الناجح للنمو الاقتصادي والتنمية حلما بعيد المنال . ونتيجة لهذه التطورات زاد التفاوت الاقتصادي بين البلدان المصنعة والنامية .

ومنذ ٤٠ عاما بدا المجتمع الدولي كأنه قد استفاد درسا هاما من المآسي الضخمة للثلاثينات . ولكن لاسفنا العميق ، نلاحظ أن النظرة الحالية تثبت العكس . فأسلوب الحوار والتفاهم الذي ميز العلاقات السياسية الدولية خلال الاعوام القليلة الاخيرة والذي نتجت عنه اتفاقات تفاوضية عديدة لم يترك أثره بعد لسوء الطالع على العلاقات الاقتصادية الدولية . وعلى العكس من ذلك ، نلاحظ نهجا لا يعترف باحتياجات البلدان النامية ولا يساعدها على التخلص من قبضة الفقر والتخلف .

ولا توجد الارادة السياسية لبحث التدابير الشاملة التي تأخذ في الاعتبار الواقع الجديد والظروف المتغيرة في البيئة الاقتصادية الدولية . وهذه التدابير يجب أن تتضمن الاهداف الانمائية مثل الحد من الفقر والحلول طويلة الامد للدين الخارجي

وتمويل التنمية واعادة بعث الحيوية في الاقتصاد الدولي . ولابد أن تتضمن هذه الاجراءات الشاملة أيضا اعادة تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية وازالة الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي ومنع ازدياد الهوة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان المصنعة والنامية .

ولابد أن أؤكد أن الهدف النبيل لتوزيع أكثر انصافا وعدلا لثروات العالم لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وبث الحيوية فيه بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن لا نطلب الرأفة أو مجرد العطف بل توفر ظروف اقتصادية جديدة تعترف باحتياجاتنا نحن البلدان النامية وتساعد على ضمان قدرتنا على تحرير أنفسنا من قبضة الفقر والتخلف . ولهذا نحث شركاءنا المتقدمي النمو على ابداء استعدادهم السياسي لتوسيع نطاق مجال التفهم الاقتصادي المتعدد الأطراف خلال التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة وخلال الدورة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي .

وبعد استقلال سوريينام بفترة قصيرة اشتركت حكومتها بنشاط ، بوصفها عضوا في اللجنة المخصصة ، في اعداد الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ١٩٧٩ والسارية المفعول منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٣ .

وعلى الرغم من النكسات التي شهدتها الاعوام القليلة الماضية التي زاد فيها قتل الرهائن من المعاناة الانسانية ، لاتزال حكومتي تثق بأن الاتفاقية لمناهضة أخذ الرهائن ، وغيرها من الصكوك ذات الصلة ، ستفي بالغرض الذي أبرمت من أجله . ويرى وفدي أن القتل والارهاب لا يمكن التغاضي عنهما في ظل أية ظروف .

لقد انضمت سورينام منذ نشأتها الى عضوية اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وقد أدرجت هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الاولى منذ عشر سنوات . وأحرزت اللجنة المخصصة تقدما ملحوظا منذ ذلك الحين ، كما يتجلى ذلك في تقاريرها المتتابعة ، ولكن الاتفاقية التي نحن بأمس الحاجة اليها لاتزال معلقة بسبب وجود تناحر في المصالح . وفي الوقت نفسه ، تستمر الانشطة التي يقوم بها المرتزقة في خلق ظروف مدمرة في العديد من البلدان النامية . وقد استرعى المقرر الخاص المعني بالمرتزقة مرارا عديدة انتباه المجتمع الدولي الى الممارسات التخريبية التي يقوم بها المرتزقة . وان ابرام اتفاقية كافية ، بالاضافة الى الاعمال الدولية المتضافرة من أجل التصدي لظاهرة المرتزقة ، من شأنهما أن يؤثرا تأثيرا كبيرا على استئصال هذا الشر . ولهذه الاسباب تعرب حكومتنا عن أملها في أن يتاح للجمعية العامة التوصل الى صيغة نهائية للاتفاقية الدولية المرغوب فيها في أسرع وقت ممكن .

لقد تم التسليم في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأن وقف تجارب الاسلحة النووية من شأنه أن يسهم اسهاما هاما في تحقيق هدف وقف التحسين النوعي لهذه الاسلحة ، ووقف تطوير أنواع جديدة منها ومنع انتشارها . وعلى الرغم من اصرار الجمعية العامة في السنوات التي تلت ، لم يتم تحقيق هذا الهدف ، ولو أننا يجب أن نعترف بأن بعض التقدم قد أحرز في الآونة الاخيرة .

وعلى ضوء ذلك ، نرحب بتخفيف حدة التوترات في العلاقات بين الشرق والغرب ، لان ذلك يمثل الاساس للقيام بعمل أكثر فعالية في تجميد انتاج الاسلحة النووية وبالتالي التخلص من الاسلحة النووية . بيد أنه نظرا لاهمية هذا العمل بالنسبة الى بقاء الجنس البشري ، فاننا نشعر أن المناقشات التي تهدف الى تحقيق نزع سلاح نووي

كامل ينبغي أن تكون متعددة الأطراف وليست ثنائية . فالنهج المتعدد الأطراف سيضمن بنجاح أكبر خدمة مصالح البشرية جمعاء واستخدام الموارد الناشئة عن نزع السلاح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتشاطر حكومتي الرأي بأن اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل اسهاما أساسيا في تعزيز السلم والاستقرار . ولذلك ، ندعو جميع الدول الى التعاون في سبيل اقامة هذه المناطق . وبصفتنا أحد الأطراف الموقعة على معاهدة تلاتيلولكو ، فاننا نناشد الدول التي لم توقع بعد على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك وأن تحاول الابقاء على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الأسلحة النووية .

بالاضافة الى ذلك ، نود أن نؤكد ضرورة ايلاء الاهتمام لمسألة نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية والكيميائية . وكما أشير في مؤتمر نزع السلاح في دورته المنعقدة في جنيف في صيف هذا العام ، لاتزال حوالي ٣٠ دولة تحتفظ بترسانات زاخرة بالأسلحة الكيميائية . ولاشك في ضرورة الازالة التامة لوسائل التدمير الشامل المرعبة . وقد حان الوقت لأن تبرم معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية تحت رعاية الأمم المتحدة وأن يوفر لها نظام دقيق للتحقق .

ولاشك في أن مشكلة المخدرات من أخطر المشاكل التي تثير قلق العالم اليوم . فهي ليست مجرد مشكلة تقوض اقتصاداتنا وتعرض للخطر صحة شعوبنا ، فالتطورات الأخيرة في منطقتنا تشير الى أن اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها تهدد أيضا على نحو متزايد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلداننا . وقد شهدنا التطورات التي حدثت في هذا الصدد في أحد البلدان الشقيقة لنا في نصف الكرة الغربي . ونحن نؤيد تأييدا راسخا الجهود التي تبذلها حكومة هذا البلد لمكافحة مافيا المخدرات المنظمة والتأثير السلبي الحاد الذي تحدثه هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ونظرا للأبعاد الدولية التي تتسم بها هذه المشكلة ، تود حكومتي أن تؤكد الحاجة الى التعاون الاقليمي والدولي وفيما بين الأقاليم في سبيل التصدي على نحو فعال لهذه الكارثة التي حلت بالبشرية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالمبادرات التي طرحتها حكومتي مؤخرا في منطقتنا . ونرى ان هذه المبادرات تستحق

الدعم الكامل من المجتمع الدولي . وعلاوة على ذلك نعتقد أن الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية ينبغي أن تحظى بالتشجيع ويجب تخصيص الموارد المالية لمساعدتها في معركتها لاستئصال كارثة المخدرات .

وبمرور الوقت ، نلاحظ أن كوكبنا لم يعد ملاذا آمنا للبشرية كما كان من قبل . ويدرك المجتمع الدولي على نحو متزايد أن مشاكل البيئة مثل التغيرات المناخية وتحويل الأراضي الخصبة الى صحارى ونضوب المياه العذبة والقاء المواد الكيميائية الخطرة تلحق ضررا بالغا بالنظام البيئي والمصالح الحيوية للبشرية . وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية تؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية في بلدان العالم الثالث بصفة خاصة ، ينبغي أن تحظى هذه المشاكل باهتمام المجتمع الدولي برمته . ونظرا للطابع العالمي الهام والملح الذي تتسم به بيئتنا ، من الضروري التماس نهج متعدد الأطراف للتصدي لهذه المشاكل البيئية بجميع جوانبها وان مساهمة البلدان الصناعية وتعاونها لا غنى عنها في هذا الشأن . ولذلك ، يتطلع وفدي الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، ونأمل أن يعقد في قارتنا .

ومن الضروري أن تأخذ التدابير المتعلقة بهذه المسألة بعين الاعتبار الحاجة الى القضاء على الاختلال في أنماط الانتاج والاستهلاك الدولية أو تقليله . ومن أوجه سوء التصرف الأساسي التي تهدد البيئة والتي يجب رفضها بشدة القاء النفايات النووية والمواد الكيميائية الخطيرة من قِبَل البلدان الصناعية في البلدان النامية ، وهي ممارسة شهدتها البلدان النامية بسبب حالتها الاقتصادية غير المؤاتية .

وقد اعتمدت بلدان الأمازون التي تنتمي اليها سورينام اعلانا أعربت فيه ، من جملة أمور أخرى ، عن نيتها الراسخة لتوسيع وتعزيز آليات التعاون الهادف الى حماية البيئة في منطقة الأمازون . واذ ندرك تماما أهمية المنطقة بالنسبة للعالم ، فاننا قادرون على حمايتها ونتحمل مسؤولية ذلك .

لقد حاولت الاعراب بوضوح عن موقفنا لأنني رغبت في أن تحاط الجمعية العامة علما بموقف بلادي والمسائل التي تؤيدها وتؤمن بها . ومن الصحيح أننا ، في الأمم

المتحدة ، قد فقدنا بعض اعتبارنا في الجهود التي بذلناها من أجل تحقيق الاهداف التي نصبو اليها . وشعرنا بخيبة الأمل ومررنا بتجارب محزنة . ولكننا في نفس الوقت تعلمنا من تجاربنا . فقد تعلمنا أن السلم والتنمية والرخاء لا تتحقق بالالتماس بل ، كغيرها من المثل العليا ، عن طريق العمل الشاق والمتسق .

واذ نقترب من التسعينات ، يسعدني أن ألاحظ أن التطورات الحاصلة في الشؤون العالمية تدعونا الى التفاؤل بالمستقبل ، وهو مستقبل يرى فيه عالمنا الذي يزداد وحدة وتكافلا أفقا جديدا يحمل في ثناياه السلم والتنمية والرخاء للجميع . لنشرع إذن في بحث السبل والوسائل المحددة لتحقيق هذه الاهداف والنتائج التي نتوق اليها . ونأمل أملا وطيدا أن تضطلع منظمتنا بدور حيوي في العهد الجديد المقبل .

السيد نغولو تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يعرب وفد مالي ، الذي أتشرف برئاسته ، عن تهانيه الحارة للسيد جوزيف غاربا لانتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن انتخابه يشرف افريقيا بأسرها ، ومما يزيد من سرورنا أن بلده جمهورية نيجيريا الاتحادية تربطها بجمهورية مالي علاقات ود وتعاون ممتازة . وإن وفدي لمقتنع بأن صفاته الشخصية وخبراته الدبلوماسية التي كفلت له ثقة الجمعية العامة ضمان لنجاح أعمالنا .

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد دانتي كابوتو اشادة يستحقها عن جدارة للفاعلية والحكمة اللتين وجه بهما أعمال الدورة الثالثة والاربعين .

واسمحوا لي أن أُعرب عن كامل تقدير وفدي للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده المتصلة التي ما فتئ يبذلها من أجل تحقيق المثل العليا للأمم المتحدة .

إن التعاون المثمر الذي قام بيننا خلال الفترة التي تولى فيها الرئيس موسى تراوري رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، وهي الفترة التي انتهت مؤخرا ، قد أتاح لنا أن نقدر تقديرا عاليا تفانيه الشديد في سبيل قضية السلم والتعاون بين الشعوب . وإني أوجه له صادق شكر جمهورية مالي على ما وجدناه لديه دائما من تفاهم ومبادرة الى المساعدة في البحث عن حلول للمشاكل الافريقية .

منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، ما برحت الحالة السياسية الدولية تتطور على نحو مؤات ، والعلاقات بين الدولتين العظميين تتميز بالانفراج السياسي . غير أن الأمم التي تشكل العالم الثالث مازالت تواجه أوجه عدم يقين وشواغل كثيرة تعترض التطور الايجابي للمناخ العالمي وتشكل تحديات يتعين مواجهتها . وهي تضم في جملة أمور ، الكوارث الطبيعية ؛ والقيود الاقتصادية والمالية وأزمة المديونية ؛ وتدابير الاصلاح غير الملائمة التي توصي بها المؤسسات النقدية والمالية الدولية ؛ واستمرار نظام الفصل العنصري ؛ والحالة الخطيرة في الشرق الأوسط والانتفاضة ؛ واستمرار بؤر التوتر العديدة في مناطق مختلفة من العالم بالرغم من التصميم المتزايد على ازالتها .

خلال بضعة أسابيع سيجري في ناميبيا استفتاء تقرير المصير الذي سيفتح أمام الشعب الناميبي الطريق النبيل والسامي المفضي الى الحرية والاستقلال .

وقد أعربت كل من منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، لادراكهما الكامل لمنطق عنصريي بريتوريا الذي يتمثل في اللجوء المستمر الى المناورات التسويفية ، عن أسفهما لخفض عدد العاملين في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لوعيهما بالمخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها هذا الخفض .

وقد تأكدت مخاوفنا اليوم نتيجة المذابح التي تعرض لها المكافحون الناميبيون والتي كَلَلت بالحزن الايام الاولى لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واغتيال انطون لوبوفسكي مؤخرا ، وضم كتائب "كوفوت" التي تشكل فرقاً حقيقية تشيع الموت الى قوات جنوب افريقيا الامنية في ناميبيا ، وقيام تلك القوات باشاعة الخوف في صفوف الشعب الناميبي ، أي بكلمة واحدة ، نتيجة الدسائس الحقيرة التي يدبرها عنصريو بريتوريا .

إن نوايا عنصريي بريتوريا مازالت كما هي لم تتغير ، فهي تستهدف إدامة سيطرتهم الاستعمارية في ناميبيا واقامة حكومة تدين لهم بالولاء في ذلك الاقليم . في الماضي ، كان الهدف هو القضاء على المنظمة الشعبية الافريقية الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الحقيقي للشعب الناميبي ؛ أما اليوم فالهدف هو منعها من الفوز في الانتخابات باللجوء الى كل أشكال المناورات الغادرة .

ومن هذا المنطلق ، نحث مجلس الامن على اتخاذ التدابير الواجبة لكفالة السيطرة الفعلية والكاملة على الحالة في ناميبيا ضمانا لمضي عملية الاستقلال في مسارها السليم . ونحن نحيي في هذا الصدد التدابير التي اتخذها مجلس الامن مؤخرا بغية زيادة عدد أفراد قوات الشرطة الملحقين بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وعلى كل حال ، يجب أن تفضي الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل الى تحقيق استقلال حقيقي لناميبيا .

إن حصول ناميبيا على استقلال شائه أو عدم تصفية الاستعمار فيها تصفية كاملة سيبددان كل التضحيات التي بذلها شعب ناميبيا البطل والجهود الجديرة بالثناء التي قام بها المجتمع الدولي من أجل تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب وصون السلم والأمن الدوليين .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، لم يطرأ تطور إيجابي على مصير الأغلبية السوداء منذ دورتنا الماضية . فمازال السود محرومين من حقوقهم الأولية . وما برحت حالة الطوارئ قائمة بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي . وتتوالى بسرعة محمومة أعمال القمع والمحاكمات التعسفية والاعدامات بغير محاكمة .

غير أن عنصريي بريتوريا يجب أن يدركوا أن القمع مهما بلغت وحشيته لن ينجح أبدا في القضاء على تطلعات شعب الى الحرية ولا في قهر إصراره على التحرر . وليست مواصلة الهبّةُ الشعبية التي تتزايد قوتها في جنوب افريقيا بالرغم من القمع العنيف سوى دليل بليغ على ذلك .

إن ما يتعين حدوثه في جنوب افريقيا هو اقامة نظام ديمقراطي متعدد الأعراق قائم على المساواة يأتي نتيجة انتخابات حرة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب رفع حالة الطوارئ والافراج عن نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين بغير شروط وإلغاء القوانين التمييزية وكفالة تمتع كل أبناء جنوب افريقيا بالحق في الانتخاب بغير تفرقة بسبب العنصر .

وينبغي أن يكون الإعلان المتعلق بجنوب افريقيا الذي اعتمدته اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية يوم ٣١ آب/أغسطس الماضي في هراري أساسا لأي مفاوضات تجري في هذا الاطار .

يدور كلام كثير عن التغييرات التي حدثت في قيادات الحزب الحاكم في جنوب افريقيا ، وكذلك عن روح الانفتاح الجديدة التي يتحلّى بها الرئيس الجديد وعن رغبته في تغيير السياسة العامة في جنوب افريقيا . ولكن دعونا لا نستغرق في الأوهام . فالحقيقة أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولابدّ من تصفيته تماماً . ولا يمكن أن يتم ذلك إلاّ إذا قام القادة الجدد للنظام العنصري باتخاذ اجراءات على هذا الطريق ، وعندئذ سنقدّر لهم ذلك .

إن بلدي مقتنع بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متيقظا بسبب مناورات نظام بريتوريا العنصري ، وأن يغتنم الفرصة التي ستتيحها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرّسة لبحث سياسة الفصل العنصري وآثارها المدمّرة على جنوب افريقيا ، المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر المقبل ، ليعرب عن تضامنه الكامل مع شعب جنوب افريقيا الباسل .

وفي أنغولا ، سّرنا قيام الحوار بين حكومة جمهورية أنغولا الشعبية وجماعة يونيتا ، ويحدونا أمل وثيق في أن يؤدي هذا الحوار الى إحلال سلم حقيقي في ذلك البلد . لذلك نحثّ كل الأطراف على الالتزام باتفاقات غبادوليت واتخاذ خطوات محددة تتفق مع تطلع الشعب الانغولي للوحدة والسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الصحراء الغربية ، أدّت الجهود المشتركة التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة الى وضع خطة لحل هذه المشكلة وفقا لقرار منظمة الوحدة الافريقية ١٠٤ (د - ١٩) وقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ . ويعتبر قبول الطرفين - مملكة المغرب وجبهة البوليساريو - في آب/أغسطس ١٩٨٨ هذه الخطة خطوة هامة صوب تنظيم استفتاء عام وحرّ لتقرير المصير . صحيح أنه لا تزال هناك بعض العقبات ، غير أن ما تم في حزيران/يونيه الماضي من انشاء اللجنة الفنية المعنية بتنفيذ خطة التسوية يجعل بالامكان التغلّب على تلك العقبات .

ووفد بلدي ، إذ يدرك خطورة هذه الحالة ، يحثّ مملكة المغرب وجبهة البوليساريو على الشروع في حوار بغية التوصل الى حلّ نهائي وعادل لهذا الصراع المؤلم . وجمهورية مالي ، باعتبارها واحدة من بلدان المنطقة ، ستواصل العمل ، كما فعلت في الماضي ، من أجل التوصل الى تسوية لهذا النزاع .

ومن ناحية أخرى ، حدث تطور إيجابي من النزاع بين تشاد وليبيا منذ تموز/يوليه ١٩٨٩ بفضل جهود مؤتمر القمة الذي عُقد في باماكو بناء على مبادرة من رئيس جمهورية مالي الجنرال موسى تراوري ، واشترك فيه نظراؤه من الجزائر وغابون ونيجيريا وليبيا وتشاد . وإن توقيع البلدين على الاتفاق الخاص باطار الحل في مدينة الجزائر يوم ٣١ آب/أغسطس ليفتح آفاقا طيبة للحل النهائي لذلك النزاع .

وفي الشرق الأوسط ، لا يزال الشعب الفلسطيني يخوض نضاله البطولي من إجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصّرف . وكانت الانتفاضة أهم مظاهر التعبير عن هذا النضال ، فهي ثورة الشعب في الأراضي المحتلة احتشد لها الفلسطينيون في الشوارع ، بما في ذلك أعداد كبيرة من النساء والأطفال ، وقد هبّوا جميعا وهم عزّل من السلاح في وجه قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تمارس ضدهم أعمال التعذيب والقتل ، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

إن الجيل الحالي من رماة الأحجار هو فئة جديدة من شهداء الشعب الفلسطيني الذين تقتضي تضحياتهم من المجتمع الدولي أن يقوم بعمل حازم لإجبار اسرائيل على الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لهذا الشعب .

ووفد بلدي مقتنع بأن مشكلة الشرق الأوسط ، ولبّها القضية الفلسطينية ، تتطلب تسوية شاملة . وفي هذا الصدد ، نحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، يشترك فيه على قدم المساواة الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وكل أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وتعتبر الاضطرابات المستمرة في لبنان والمأساة الحالية التي يعيشها الشعب اللبناني من النتائج المباشرة لمشكلة الشرق الأوسط . ويأسف شعب مالي لهذه الأحداث المأساوية . ونناشد المجتمع الدولي كله أن يبذل المزيد من الجهد لإعادة السلم الى ذلك البلد ، بالحفاظ على استقلاله وسلامته الاقليمية ، وفقا لقرار مجلس الأمن الذي يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان ووزع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ويؤيد وفد بلدي ويشجع جهود الوساطة التي تبذلها حاليا اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية من أجل إيجاد حلّ لهذه المأساة .

وفي منطقة الخليج ، ساهمت ايران والعراق بموافقتهما على وقف اطلاق النار في إعادة الهدوء الى هذه المنطقة ، الأمر الذي يسهّل الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل حسم هذا الصراع الذي يقتتل فيه الأشقاء .

وفي أفغانستان ، رحّب قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ مع الارتياح بتوقيع اتفاقات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، التي تشكّل خطوة هامة صوب التسوية النهائية لهذا النزاع . وعلى الرغم من انسحاب القوات السوفياتية فإن الهدوء لم يعد حتى الآن الى أفغانستان . وتتعرض اتفاقات عام ١٩٨٨ للخطر ؛ كما أن بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان لا تحظى بالتعاون المطلوب . لذلك ينبغي للأطراف المعنية وللولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - باعتبارهما الضامنان لتلك الاتفاقات - أن تتعاون تعاونا وثيقاً مع الأمم المتحدة بغية التوصل الى تسوية تفاوضية .

وفيما يتعلق بمنطقة جنوب شرقي آسيا ، أدّت الاجتماعات غير الرسمية بين أطراف الصراع في كمبوتشيا ، المعروفة باسم جولات جاكرتا ، وكذلك مؤتمر السلام الدولي بشأن كمبوديا الذي عُقد مؤخرا في باريس الى تحقيق تقارب بين مواقف الأطراف المختلفة ، من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية للمسألة الكمبودية دون أي تدخل خارجي .

وفي شبه جزيرة كوريا ، لا شك في أن استئناف المحادثات سيسهم في التوصل الى تسوية سلمية لهذه المسألة . ولبلوغ هذه الغاية ، نؤيد الجهود التي يبذلها الشعب الكوري لإعادة توحيد بلده سلميا عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب دون تدخل خارجي ، ووفقا للمبادئ الثلاثة الواردة في البلاغ المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وهي الاستقلال ، وإعادة توحيد البلاد بالوسائل السلمية ، والوحدة الوطنية العامة . ووفد بلدي مقتنع بأن كوريا القوية التي أعيد توحيدها يمكن أن تمثل في الأمم المتحدة بشكل مشروع ، لذلك نحثّ كل الأطراف على العمل بنشاط صوب إعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا قبل دخولها في الأمم المتحدة .

ويشعر وفدي بالسعادة للتطور الإيجابي في الحالة السياسية في أمريكا الوسطى الذي يبعث فينا الامل في تحقيق السلم في المنطقة . كما نقدر تمام التقدير الإرادة السياسية التي أبداها رؤساء دول أمريكا الوسطى لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٣٧(١٩٨٩) الذي اعتمد في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وفي هذا المقام ، كان مؤتمر القمة المنعقد في هندوراس في آب/اغسطس ذا أهمية بالغة . وان الاتفاقات التي وقعت بتلك المناسبة تسهم في تعزيز السلم والامن في المنطقة .

لا شك في أن تسوية الصراعات الإقليمية تسهم بقدر ملموس في تعزيز السلم والامن الدوليين ؛ ولكن الشرط المسبق الاساسي لإقامة سلم دائم في العالم لا يزال هو نزع السلاح العام والكامل لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبشرية جمعاء .

إن سباق التسلح الذي تمارسه الكتلتان ، بالإضافة الى انه تهديد دائم لبقاء الجنس البشري ، يمتص موارد هائلة . ومن ثم ، يتحتم علينا أن نقول ان البشرية تدتج وسائل تدميرها .

ووفقا لمصادر موثوق بها ، لا تمثل القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي كانت موضوع اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٧ إلا ٤ في المائة من المخزون العالمي للاسلحة النووية . وبالتأكيد لا يعتبر هذا الاتفاق انجازا كبيرا . بيد انه من اللازم ان نرحب بتلك المبادرة ، التي نأمل ان تكون بداية عملية يكون هدفها نزع السلاح العام والكامل وتخصيص الموارد التي تتوفر نتيجة لذلك لاغراض التنمية .

لا يمكن للعالم ان يستمر في إنفاق مئات البلايين من الدولارات على سباق التسلح بينما يمكن لجزء ضئيل من هذا المبلغ أن يساعد في القضاء على الفقر من على كوكبنا . وبعبارة أخرى ، لا ينبغي ان يعني نزع السلاح فحسب تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة ، ولكنه يعني ايضا تخفيض المبالغ التي تنفق عليها .

وعلى المجتمع الدولي ايضا ان يكثف من جهوده لتحقيق تحديد الاسلحة وخفضها والقضاء عليها لتركيز كل طاقاته الاقتصادية ومهاراته التكنولوجية على تنمية الدول

الاعضاء والتعاون الدولي فيما بين جميع أمم العالم لانه طالما يواجه ثلاثة أرباع البشرية أزمة إنمائية حادة فإننا سنظل مصممين على وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية .

لم تتحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية . ولقد عانت اقتصادات البلدان المعنية ، ولا سيما اقتصادات البلدان الإفريقية من معدل نمو سلبي في حقيقة الامر . ولا يمكن لإفريقيا ، التي تبلغ ديونها الخارجية ٢٣٠ بليون دولار أمريكي ، ان تنفذ برنامج تنمية وانتعاش اقتصادي ناجحا ما لم يخفف عبء الدين هذا .

وفي هذا السياق ، نرحب بمبادرة بعض البلدان المتقدمة في إلغاء جزء من ديون بعض البلدان الإفريقية . وهذه المبادرة الواقعية والبناءة الرامية الى خفض حجم الدين ، هي دون شك جزء من عملية البحث عن مخرج من تلك الازمة ، ولكنها غير كافية لانها لا تشكل حلا نهائيا لمشكلة المديونية . ولا بد ان تعززها المقترحات ذات الصلة التي يتضمنها الموقف الإفريقي المشترك بشأن أزمة الدين .

وتتطلب أية تسوية محددة لازمة الدين الخارجي لإفريقيا قرارات صريحة وحاسمة في إطار استراتيجية تقوم على التعاون والمفاوضات والمسؤولية المشتركة . وقد اقترحت إفريقيا من أجل تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجتمع الدولي عقد مؤتمر دولي معني بالدين الإفريقي . ومن الواضح ان أزمة الدين تعوق تنمية إفريقيا وتشكل عاملا رئيسيا يعرقل انتعاش النمو الاقتصادي .

ووفقا للجنة الاقتصادية لإفريقيا ، بلغ النمو الاقتصادي الشامل للقارة ١,٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ ، وكان نمو السكان ٣ في المائة تقريبا أثناء نفس الفترة . ويعني ذلك ان دخل الفرد انخفض في عام ١٩٨٨ بنسبة ٥ في المائة عنه في عام ١٩٨٥ .

ولاشك ان القطاع الزراعي ، الذي يشكل القوة الدافعة لمعظم الاقتصادات الإفريقية ، يعتبر في حالة خطيرة من الركود ، ولا يرجع هذا فحسب الى التردي

المزعج ، بسبب آثار التقلبات الجوية والتدهور الايكولوجي الكبير ، مثل التصحر ، ولكنه ايضا بسبب الانخفاض الهائل في أسعار السلع الزراعية . والقطاع الصناعي ، بدلا من ان يكون بمثابة دعم مالي ومادي للزراعة ، يمتص قدرا متزايدا من الموارد الضئيلة ، لتمويل الواردات اللازمة والمكلفة في نفس الوقت من متطلبات الإنتاج .

ولهذا السبب ، لم تستفد البلدان الإفريقية من الانتعاش الاقتصادي الذي حدث في البلدان الصناعية في عام ١٩٨٨ . وفي نفس الوقت ، فإن الطلب على السلع الاساسية وأسعارها استمرا في الانخفاض . وعلاوة على ذلك ، تفاقمت حالة الدين الخارجي وانخفض تدفق الموارد الى إفريقيا الى حد كبير ، مما يجعل من القارة مصدِّرا صافيا لرأس المال .

وبالإضافة الى برامج الانتعاش التي اعتمدتها القارة لمواجهة هذه الحالة ، وعلى سبيل المثال برنامج الأولوية للإنتعاش الاقتصادي لإفريقيا ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٥ ، وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الإقتصادي والتنمية في إفريقيا ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٦ ، قام ما يزيد على ٣٠ بلدا ، من بينهم بلدي ، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء عمليات من أجل الاستقرار والتكيف الهيكلي . والهدف من برامج التكيف الهيكلي هو استعادة التوازن الاقتصادي الاساسي على المستوى الكلي . ولهذه البرامج آثار سلبية على النمو الإقتصادي وعلى مستوى معيشة السكان . ومن أجل التغلب على أوجه القصور في نماذج التكيف الهيكلي هذه ، اعتمد مؤتمر القمة الخامس والعشرون لمنظمة الوحدة الإفريقية المعقود في اديس أبابا في تموز/يوليه الماضي إطارا إفريقيا لبرامج التكيف الإقتصادي يأخذ الاهداف الإنمائية والاستراتيجية الإنمائية طويلة الأجل بعين الاعتبار على الاصعدة القومية وشبه الإقليمية والإقليمية .

ويأمل وفدي ان يدعم المجتمع الدولي تلك الصيغة الإفريقية وان يعزز اعتماد هذه المبادئ المبتكرة والمتناسقة ، في النهج التي تتخذها المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على سلامة الإقتصاد العالمي .

وتدرك إفريقيا انها تتحمل المسؤولية الاساسية في تنميتها . وبالتالي ، فقد قدمت كل التضحيات التي تتطلبها . فقد التزمت إفريقيا باتباع سياسات إصلاح إقتصادي تكون لها آثار على القطاعين الإقتصادي والاجتماعي لحياة الشعب .

وقد تضررت بالفعل أكثر القطاعات الاجتماعية حساسية ، مثل التعليم والصحة ، ضررا شديدا . وقد وافقت الدول الافريقية على قبول المخاطر السياسية الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي اقتناعا منها بأنه سيطرأ تحسن على المستويات المعيشية لشعوبها في نهاية العملية .

ولا بد بالطبع أن يكون هدف الكفاح الذي نخوضه اليوم تحقيق تطور الفرد والوئام في المجتمع على الوجه الأكمل . ويجب أن يكفل العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن . ويجب بوجه خاص أن يرسي الأسس التي تكفل بقاء الطفل ونموه - هذا القطاع الهش من سكاننا الذي يتأثر بصورة خاصة من تدهور الأوضاع الاقتصادية . وهذا ما يدعو بلادي الى توجيه نداء عاجل الى المجتمع الدولي من أجل القيام فورا بعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن الطفولة . فسيكون من المؤسف حقا ألا تكون التضحيات الهائلة التي يتحملها الجيل الحالي ليضمن للأجيال المقبلة إرثا أكثر انسانية وقابلية للبقاء ، كافية لإنقاذ الأطفال وحمايتهم وتطورهم . ومن شأن اعتماد اتفاقية دولية لحقوق الطفل أن تتيح تحسين أحوال الأطفال في جميع أنحاء العالم ، ولاسيما في البلدان النامية .

وسيعقد بعد بضعة أسابيع في مالي مؤتمر دولي معني بالبيئة ، بدعم من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومشاركتها . إن مشكلة تدهور البيئة متعددة الأبعاد وصعبة الحل بوجه خاص في بلادنا . وفضلا عن ذلك ، فإن الجمود الملازم للاقتصادات المتخلفة يزيد من تعقد العوامل الكثيرة التي تسبب تدهور نظمنا البيئية الهشة . وإن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، بتشجيعهما التنمية الرشيدة بيئيا ، يكشفان عن إدراك محمود للخطر الشديد الذي يتعرض له التوازن الايكولوجي لعالمنا بسبب احتياجات البشر وتغير المناخ .

والنتيجة المنطقية لهذا الإدراك أنه يتعين على أي نهج للتنمية الرشيدة بيئيا أن يعالج المشكلة المقلقة للنفايات السامة . وقد أعربت افريقيا في مؤتمر بال عن شواغلها وأبدت تحفظاتها بشأن القواعد المقترحة لنقل النفايات السامة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ موقف اللامبالاة إزاء هذه المسألة الهامة التي

تواجه قارتنا التي تضررت ضررا بليغا بحساسية نظامها البيئي وبالآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية العالمية .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول إن من دواعي الارتياح والتشجيع أن نلاحظ في فجر الالفية الثالثة أن العالم يشهد تغييرات جذرية . بيد أن هذه التغييرات لن تكون ذات مغزى إلا إذا رافقها وعي جماعي بالمصير المشترك لكل واحد منا على هذا الكوكب . وستتوقف قيمة هذه التغييرات على إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد في العالم ، أكثر عدالة وأكثر انصافا وأكثر ديمقراطية . إن أممنا وشعوبنا ، بمواجهتها التحديات الضخمة يدا واحدا ، ستفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في الامم المتحدة - الالتزامات التي يحتم علينا واجبنا ، بمقتضى الميثاق ، أن نعززها . ولهذا فإننا سنعمل على توحيد كافة الأفراد والشعوب ذات التطلع المشروع الى العيش بوئام في عالم يسوده السلم والحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي . وإنني أؤكد من جديد التزام شعب مالي والاتحاد الديمقراطي في مالي وحكومة مالي - وبصورة خاصة الرئيس موسى تراوري - بالعمل دون كلل من أجل تحقيق هذه المُثُل العليا للامم المتحدة .

السيد آدم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء ، بالنيابة عن وفد تشاد ، الذي يشرفني أن أترأسه ، أن أعرب للسيد يوسف غاربا عن أخلص تهانينا بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وحيث أن تشاد ترتبط بحدود مشتركة وروابط تاريخية عديدة مع نيجيريا - بلده العظيم - لا يسعها إلا أن تعرب عن ارتياحها لرؤيته يدير أعمالنا . إن انتخابه ، الذي يشرّف افريقيا قاطبة ، يعد إشادة بمناقبه كدبلوماسي ورجل دولة محنك . ويمكنه أن يطمئن الى تعاون وفد بلادي الكامل معه في الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة .

وأود أيضا أن أعرب للسيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الأرجنتين السابق ، عن امتنان وفد بلادي لعمله الممتاز خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

ويود وفد تشاد مرة أخرى أن يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي يستحق تفانيه لقضية السلم والتنمية إعجاب الجميع . وقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة أن هناك تعاونا متزايدا بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين في التماس الحلول للصراعات الدولية ، وعلى الأخص أن الكتلتين الرئيسيتين تبحثان بدأب عن سلم دائم . وينبغي تشجيع هذا الاتجاه في العلاقات الدولية التي تسودها اليوم درجة أكبر من الثقة .

والواقع أن الحرب العالمية الثانية ، التي يصادف هذا العام ذكرى مرور خمسين عاما على بدايتها ، تذكرنا بالظروف المؤلمة التي أدت الى تأسيس الأمم المتحدة . وهذا التاريخ ينبغي أن يدفعنا ، في المقام الأول ، الى العمل متضامنين لتعزيز ميثاق سان فرانسيسكو . إن التعهد الرسمي بأن "تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" لايزال يواجه صعوبات ، على الرغم من أن المناخ يبدو اليوم أكثر مؤاتاة من ذي قبل للسلام العالمي . ومابرحت حكومة جمهورية تشاد تعمل من جهتها من أجل توطيد السلم في العلاقات الدولية وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة .

وفي هذا الصدد ، فإن العملية التي بدأت في السنة الماضية في إطار الصراع بين تشاد وليبيا ، بمساعدة البلدان الصديقة ، لاتزال مستمرة . وتمثل هذه العملية خطوة نحو تحسين العلاقات بين البلدين . وبفضل العمل الدؤوب الذي قام به رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، السيد موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ، والسيد الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ، والسيد الشاذلي بن جديد ، رئيس جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية ورئيس اللجنة المخصصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالنزاع بين تشاد وليبيا ، وقعت تشاد وليبيا في الجزائر بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ اتفاقا إطاريا .

إن سنوات من المواجهة القاتلة بين بلدين قدّر لهما التاريخ والجغرافيا أن يعيشا معا في سلام ، قد أدت الى خسائر بشرية ومادية كبيرة . وهذه الحالة التي أرغمت تشاد على تكريس مواردها الضئيلة للغايات الدفاعية ، أدت الى الإعاقة الكبيرة لإعادة تعمير بلدنا وتنميته .

والحكومة التشادية ، التي ارتأت على الدوام أن لدى تشاد وليبيا أمورا أفضل تقومان بها من التحارب ، قد أبدت على الفور مصادقتها على الاتفاق الجزائري بأن بدأت ، بحلول ١ أيلول/سبتمبر ، بإطلاق سراح مجموعة من أسرى الحرب الليبيين . ونأمل بأن تقوم هذه البادرة الهامة ، التي تجسد حسن نية تشاد إزاء الشعب الليبي الشقيق واحترامها للتعهد الذي قطعته على نفسها ، بفتح الطريق أمام التسوية النهائية للصراع الذي يؤلب دولتين شقيقتين الواحدة ضد الاخرى في منطقة آوزو التشادية .

وبتوخي المصالحة كمرحلة أولية ، يناشد الاتفاق الطرفين إبداء التصميم السياسي اللازم لإرساء السلم الدائم بينهما . ولن تنظر محكمة العدل الدولية في النزاع الاقليمي إلا إذا لم تتمخض عن هذه الآلية النتيجة المرجوة في بحر عام واحد .

وثمة تدابير إضافية متاحة كجزء من تنفيذ الاتفاق ، بما في ذلك انسحاب قوات البلدين من المواقع التي تحتلها اعتبارا من ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ في منطقة النزاع ؛ ولابد أن يتم هذا الانسحاب تحت إشراف لجنة مراقبة افريقيا ، وأن يكون هناك حظر على إقامة أي مستوطنات جديدة ، بأي شكل كان ، في المنطقة .

كما أن تشاد وليبيا ، مؤكدتين على قرارهما المتعلق بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تعهدتا بإنهاء أي شكل من الاعمال العدائية ، ولاسيما جميع الحملات العدائية في وسائط النشر ؛ وبالكف عن التدخل المباشر وغير المباشر ، بأي شكل من الاشكال ، وتحت أي ذريعة وفي ظل أي ظروف ، في الشؤون الداخلية والخارجية لبلديهما ؛ وحظر تقديم أي دعم سياسي أو مادي أو مالي أو عسكري لأي قوى تعادي أية من البلدين ؛ والمضي الى توقيع معاهدة للصداقة وحسن الجوار والتعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين .

وستنشأ لجنة مشتركة لوضع الاحكام اللازمة لتنفيذ الاتفاق ولكفالة اتخاذ جميع

الخطوات الضرورية تحقيقا لهذه الغاية . كما أن اللجنة المخصصة للنزاع التشادي الليبي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ستتابع تنفيذ أحكام الاتفاق .

هذه هي النقاط البارزة للاتفاق الذي يبشر بحقبة جديدة في العلاقات بين تشاد وليبيا . ولكن هل هناك داع لأن أشير الى أن قوة أي اتفاق تكمن في الإرادة السياسية للذين يقومون بتنفيذه ؟ وهكذا فإن التنفيذ العملي التام لاتفاق الجزائر سيكون مقياسا لنطاق وقيمة الالتزامات التي تم التعهد بها . وتشاد بدورها قد أعلمت الأمانة العامة للأمم المتحدة بهذا الاتفاق الهام ، وفقا للمادة ٧ من الاتفاق .

ومن هذه المنصة ، يعبر وفد بلادي عن الامتنان الصادق من جانب تشاد حكومة وشعبا لكل رؤساء الدول المرموقين الذين قدموا هذه المساهمة الإيجابية في الإيذان ببدء هذا العهد الجديد - الذي نأمل أن يكون عهدا سعيدا - في العلاقات بين تشاد وليبيا . وكما أكدنا دائما ، فإن هذا الاتفاق شاهد على رغبة تشاد الدائمة في العيش بسلام مع الجماهيرية العربية الليبية ، والاحترام الدقيق لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وحقوقها الأساسية . تلك هي عقيدتنا والتزامنا بالسلم قاطع .

إن الشعب التشادي ، وهو يواجه المستقبل بحزم ، وفي سلام مع نفسه وموحد في إطار حركته العظيمة - الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة - يتطلع الى ظروف معيشية أفضل . وفي هذا الصدد ، إن المؤتمر الثاني للاتحاد الذي عقد في نجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قد اتخذ قرارات هامة تقوم الحكومة حاليا بتنفيذها .

ومن الناحية السياسية ، سيطرح مشروع دستور جديد قدمته اللجنة الدستورية منذ بضعة أشهر ، أمام الشعب التشادي لاعتماده في عام ١٩٩٠ هو المصادقة على القانون الدستوري الجديد ، وبالتالي ترسيخ عملية تطبيع الحياة الوطنية وإرساء الاستقرار السياسي بأن توفر للبلاد المؤسسات الكافية والقابلة للاستمرار التي تأخذ في اعتبارها التطلعات البعيدة الأثر لشعبنا والحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدنا .

ومن الناحية الاقتصادية ، كما يشير الأمين العام في تقريره عن برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى تشاد ،

"لقد أدى سقوط الأمطار في تشاد بنمط موات في موسم ١٩٨٧/١٩٨٨ الى حدوث انتعاش لافت للنظر في الانتاج الزراعي للبلد في موسم ١٩٨٨/١٩٨٩ بعد المستويات المنخفضة التي بلغها ذلك الانتاج في عام ١٩٨٧." (A/44/418 ، الفقرة ٦)

وعلى الرغم من ذلك فإن البلد لايزال عرضة لتقلبات الطبيعة . وفي هذا الصدد ، إن الفيضانات التي حصلت في آب/أغسطس من العام الفائت قد أحبطت من جديد جهود تشاد الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي . ولاتزال الجهود جارية تحقيقا لهذه الغاية . ومن الآن فصاعدا سيجري التأكيد على تنمية المحاصيل المروية في وقت الركود الاقتصادي بغية التكيف مع أنماط سقوط الأمطار المتقلبة الأطوار . إن انتاج ٧٠٠ ألف طن من الحبوب في العام الماضي يجعلنا نأمل بأن الاستخدام الأفضل لتكنولوجيات المحاصيل الجديدة سيساعد تشاد بالفعل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي .

ومع ذلك لايزال محصول واحد يسيطر على البلد : القطن . وأسعار هذه السلعة يحددها المضاربون في البورصة وهي تقع تماما خارج نطاق تحكم الدولة . وعلى الرغم من الجهود والتضحيات المبذولة ، والتحسن الضئيل في أسعار القطن ، فإن هذا القطاع لايزال يظهر عجزا . وفي هذه الظروف ، وفي الوقت الذي لاتزال فيه الحكومة التشادية تقوم بتنفيذ تدابير لتحسين العملية الكاملة في هذا الشأن ، فإنها مرغمة على تلمس التعويض في أماكن أخرى عن نقص الدخل الاجمالي الناجم عن إزالة ضرائب التصدير على نسيج القطن . وإذ تدرك الحكومة التشادية الآثار المشؤومة التي يمكن أن تنجم عن عدم الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ، فإنها مصممة على جعل تربية المواشي الانتاج الرئيسي الحقيقي الثاني للبلد . وفي هذا الصدد ، ينفذ الآن برنامج وطني كبير للمواشي . وهدفه إحداث زيادة قصوى في قدرة قطاع المواشي بغية موازنة سلبيات زراعة القطن باعتبارها محصولنا الوحيد . إن تنمية تربية المواشي لا تجلب مزيدا من الدخل لشعب تشاد فحسب بل تؤدي أيضا الى زيادة التجارة بين تشاد وجيرانها وبلدان أخرى في افريقيا الوسطى .

وكما نرى ، فان الحالة الاقتصادية والمالية في تشاد مازالت صعبة ومقلقلة للغاية ، على الرغم من التدابير الجذرية التي تتخذها الحكومة والتضحيات التي يبذلها الشعب . وفي اطار الجهود الرامية الى تحسين أحوال الشعب المعيشية تعطي حكومة تشاد الأولوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وفي مجالي التعليم والصحة ، وذلك باشراك السكان اشراكا فعليا في البرامج التنفيذية .

في ظل هذه الظروف ، ستظل المساعدة المالية الخارجية ، لسنوات عديدة قادمة ، تؤدي دورا أساسيا في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية في تشاد . وحكومة تشاد ، إذ تضع هذه الحقيقة نصب العين ، تعتزم تنظيم مؤتمري مائدة مستديرة في عام ١٩٩٠ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يكرس أحدهما للتعليم وتنمية الموارد البشرية ، ويكرس الآخر للصحة العامة ومسائل الأسرة والسكان . وستعرض حكومة جمهورية تشاد في هذين المؤتمرين على البلدان الصديقة والهيئات الدولية برامج لتمويل القطاعات التي تعد حيوية بالنسبة لتنمية بلدنا .

هذا فضلا عن أن حكومتي ، عملا بالقرار ٣٠٥/٤٣ ، تعتزم أن تعرض ، في عام ١٩٩٠ ، على المانحين والدائنين ، خطة لأربع سنوات يجري تطويرها الآن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي . ويحدونا أمل صادق في أن يقدم المجتمع الدولي ، على غرار ما قدمه في مؤتمري جنيف لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ بشأن المساعدة الدولية لتشاد ، والاجتماعات ومؤتمرات المائدة المستديرة التي عقدت في السنوات الماضية لانعاش منطقة بوركو - انيدي - تيبستي ، مساعدة جماعية كبيرة استجابة لندائنا الذي نقترح فيه تمويل كل قطاع من القطاعات ، كذلك المشاريع الانمائية ذات الأولوية في خطة السنوات الأربع . ان تشاد ، في الوقت الذي تعول فيه على جهودها الذاتية لاعادة البناء وبدء التنمية الزراعية الحقيقية ، تشعر بالامتنان للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي لم تتوقف ، منذ استعادة سلطة الدولة ، عن دعمنا بأشكال متنوعة وملائمة من المساعدة .

ومع عودة اللاجئين المستمرة ، ستظل مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمرا ضروريا لاعانتنا على اعادة توطينهم . وبالمثل ، هناك مناطق عديدة من واحة بوركو - انيدي - تيبستي مازال الوصل اليها متعذرا بسبب الالغام التي بثت

أثناء الاحتلال ، وهذا يمنع السكان المشردين من العودة الى مناطقهم الأصلية . وهنا أيضا نعول على المجتمع الدولي ليساعدنا ، من ناحية ، على جعل المنطقة صالحة للسكنى ، وليمكننا ، من ناحية أخرى ، من تقديم الحد الأدنى الضروري من المساعدة للسكان المشردين .

ووفدي ، إذ يضع في اعتباره الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تشاد بصفة عامة ، والتي ينبغي أن تؤخذ سماتها الخاصة في الحسبان ، سيقدم - مرة أخرى هذا العام - مشروعي قرارين : الأول للجنة الثانية من أجل المساعدة الاقتصادية الخاصة ، والثاني للجنة الثالثة من أجل المساعدة الانسانية الطارئة . ويحدونا الأمل في أن تؤيد جميع الوفود كلا المشروعين في الدورة الحالية .

ان النتائج المشجعة التي حققتها تشاد بفضل جهودها لاعادة البناء والانعاش الاقتصادي لم تكن لتصبح ممكنة لولا الدعم الاقتصادي الثابت والملموس الذي تقدمه البلدان الصديقة . وتود تشاد أن تعرب عن امتنانها لتلك البلدان . كما أنها تشكر المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، على المساعدات الكبيرة التي قدمتها في هذا الجهد العملاق لاعادة البناء الوطني . ولا يفوتنا هنا أن نؤكد وأن نثني على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي يقوم بدور الوكالة المنسقة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية .

اذا كان الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو كفالة السلم والأمن الدوليين ، فينبغي أن نذكّر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر أساسي لبلوغ هذا الهدف . لكن المؤسف أن نضطر لملاحظة أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي يتسم باختلالات وأوجه اجحاف متزايدة تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لاستقرار البلدان النامية . وكما أكد الأمين العام أمام دورة ١٩٨٩ العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فاننا "يقلقنا عميق القلق أن نرى هذا العدد الكبير من البلدان في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وقد أصبحت سجينة للفقر ، وأن نقول ان جهودها تفشل بسبب مناخ دولي غير مؤات وتفاقم مشاكلها الداخلية" .

ذلك التحليل المتبصر ينبغي أن يحمل المجتمع الدولي على بذل الجهود لايجاد حلول أكثر جرأة . وفي هذا الصدد ، يثني وفد تشاد على اقتراحات كل من الرئيس

الفرنسي فرانسوا ميتران ، والرئيس الامريكي جورج بوش ، بالغاء جزء من القروض التي قدمها بلداهما لافريقيا في شكل مساعدات عامة من أجل التنمية . تلك القرارات المباركة التي تعترف بحقيقة أن أي حل سليم وعملي لمشكلة مديونية البلدان الافريقية لابد أن ينطوي على تخفيض الديون ، تستحق تأييدنا وينبغي أن تقتدي بها جميع البلدان الصناعية .

هذا فضلا عن أن التهميش المتزايد للاقتصادات الافريقية ، الذي يرجع استمراره الى تدهور معدلات التبادل التجاري ، يتطلب انتباها دوليا فوريا . وفي هذا الصدد ، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور ناشط في المساعي المبذولة لاصلاح أسواق المواد الخام . وينبغي ، بصفة خاصة ، اتخاذ خطوات لتعزيز فعالية الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، لارغام المضاربين على تحديد أسعار أكثر انصافا وأكثر تناسبا مع الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة . فالواقع أن الاصلاحات الهيكلية في اقتصادات بلدان العالم الثالث لا يمكن أن تؤدي الى تنمية حقيقية ما لم تكن مدعومة بحصائل تصدير ملائمة .

أما الآن ، فان الحالة في بلدان العالم الثالث قد وصلت الى حد الفاجعة ، وأصبحت سماتها الرئيسية : نمو في درجة الصفر ، ومستويات معيشة متدنية ، ومعدل تضخم مرتفع .

ومما يدعو الى السخرية في العلاقات الاقتصادية الراهنة أن النقل الصافي لرأس المال من الجنوب الى الشمال بلغ بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨ حوالي ٣٠٠ بليون دولار ، في حين أن تدفق رأس المال الى البلدان النامية تدنى بشكل كبير . هذا الاتجاه السلبي لابد من تصحيحه . لذلك ، فان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٠ ، تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها ، سيتيح الفرصة لاتخاذ التدابير الواجبة . كما أن تشاد تؤيد تمام التأييد الاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة التي ينبغي أن تسترشد بخبرات الماضي الواسعة ، لتعزيز النمو الاقتصادي المستمر في البلدان النامية .

إن البيئة تكتسب اليوم اهتماما متزايدا من جانب المجتمع الدولي بسبب التفهم الافضل لآثارها الواسعة النطاق . وسيكون عقد مؤتمر دولي بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ خطوة كبيرة إلى الامام في العملية الجارية الآن لضمان حماية افضل .

إن شعوب منطقة السهل تشهد يوميا أنواعا معينة من المشاكل البيئية . فالجفاف والتصحر ما زالا يثيران قلقا كبيرا لدى الحكومات الاعضاء في اللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل . وبالفعل ، فإن انكماش الغطاء الارضي ، ونقص المياه السطحية ، وانخفاض الموارد السمكية ، والهبوط في المسطحات المائية ، وجفاف الآبار ، كل ذلك أثر تاثيرا حادا على اقتصادات تلك البلدان . وزاد من حدة الحالة عبء المديونية وهبوط أسعار المواد الزراعية الخام ، الامر الذي يجعل نتيجة هذه الجهود غير مؤكدة . وبمناسبة الاحتفال بيوم اللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قال فخامة الحاج حسين حبري الرئيس الحالي للجنة ما يلي :

"إن التحدي المفروض على منطقة السهل لا يزال يواجهنا ، لكن أول انتصاراتنا هو انتصارنا على أنفسنا" .

وستمكننا بغير شك الاستراتيجية المشتركة التي وضعتها الدول الاعضاء في اللجنة المذكورة ، من مواجهة ذلك التحدي على نحو أفضل . لكن النتائج المترتبة حتى الآن لا تزال ضئيلة متى قورنت بحجم المشكلة . ولهذا ، فإن الدول الاعضاء في اللجنة تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم دعمه في إطار خطة العمل الخاصة بمكافحة التصحّر .

لقد أوضحت التجربة في السنوات الاخيرة أن الدول إذا ما اتحدت يمكنها أن تتغلب بشكل فعال على التحديات الكبيرة ، سواء كانت كوارث طبيعية أو شرورا أخرى كالمخدرات أو مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو الإرهاب . وفيما يتعلق بالإرهاب فإن آخر الحوادث المتصلة به كانت كارثة طائرة الخطوط الجوية في يوم

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، التي أودت بأرواح ١٧١ فردا بريئا ، منهم ٤٠ تشاديا كان أحدهم وزير التخطيط والتعاون ، سعادة محمد صوميلا . ووفد بلادي يدين بشدة عبث ووحشية الإرهاب ولاإنسانيته . وتشاد لا تدين فقط العمل البغيض الذي ارتكب مؤخرا بل وستكافح الإرهاب أيا كان مصدره وأيا كان الشكل الذي يتخذه . ومن ثم ، يجب على جميع الدول أن تسهم بشكل نشط في القضاء على هذه الآفات التي تهدد المجتمع الدولي كله وذلك بالاستخدام الكامل للآلية التي لا بديل لها ، أي الامم المتحدة .

إننا نلاحظ اليوم بارتياح الجهود الجديرة بالثناء المبذولة لبدء التحرك نحو السلام والقضاء على بؤر التوتر والحرب التي أثرت بشدة على العديد من مناطق العالم .

وفي هذا الصدد ، يعد تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ، بوضوح ، خطوة حاسمة صوب تحقيق الهدف الذي وضعته المنظمة لنفسها . ومع هذا ، فإن أعمال التخويف ومحاولات جنوب افريقيا المتعمدة لتخريب عملية حصول ذلك الإقليم سلميا على السيادة الدولية ، تعد تهديدات مباشرة للسلم والاستقرار في تلك المنطقة التي طال اضطرابها . ولذلك ، تدعو تشاد مجلس الامن إلى ممارسة كل نفوذه لضمان احترام القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٣٢ (١٩٨٩) و ٦٤٠ (١٩٨٩) .

ما زال القمع والعنف سائدين بشكل مستكّن في جنوب افريقيا ، حيث يسود الفصل العنصري كاقصى نوع من الاستعمار . وفي هذا الصدد ، قال فخامة الحاج حسين حبري رئيس جمهورية تشاد مؤخرا ما يلي :

"إن العالم أجمع يدين ذلك النظام الذي يمثل إنكارا تاما لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان ، ومع ذلك فإنه لا يزال باقيا متسلطا . إن الجميع يدينون الفصل العنصري ، ولكن الجميع لا يكافحون ليجعلوه يختفي ، لا سيما أولئك الذين يملكون الوسائل الكفيلة بجعل مسعاهم ناجحا" .

وكيما يتحسن المناخ السياسي الدولي الراهن ، ينبغي لحكومة جنوب افريقيا ألا تقوم بمجرد تحسينات محدودة للغالبية ، بل يتعين عليها ، بدلا من ذلك ، أن تكف أخيرا عن ممارستها البالية وتستهل عهدا من ديمقراطية حقيقية تقوم على مبدأ صوت واحد للفرد الواحد في مجتمع متكافئ متعدد الاعراق .

وفي أنغولا ، حيث بدأت عملية إيجابية ، تشجع تشاد الحوار المؤدي إلى التصالح النهائي بين الانغوليين .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، ترحب تشاد بالمبادرات الجارية ، وتؤيد تأييدا تاما جهد الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

إن الأمل الذي تولد بتوقيع اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان لم يتحقق بعد ، وتشاد تناشد الإرادة السياسية للزعماء الأفغان أن يجنبوا شعبهم المزيد من المعاناة . وبالمثل ، تركز الاهتمام العالمي على مؤتمر باريس الذي أتاح فرصة تاريخية لإنهاء النزاع ومعاناة الشعب الكمبوتشي التي طال مداها . ورغم النتائج الضئيلة التي تسنى تحقيقها بسبب تعقد الحالة ، هناك ما يبرر الأمل في أن يسود الشعور بالمسؤولية ومصالح الشعب الكمبوتشي خلال الاجتماعات المستقبلة ، وأن يتحقق انسحاب القوات الأجنبية .

تتطلب الحالة في الشرق الأوسط ، وجوهرها مشكلة فلسطين المأساوية ، تتطلب اهتمامنا . والآن ، وبعد ٢٢ شهرا من بدء الانتفاضة ، نجد أن الشعب الفلسطيني قد أعرب عن حسن نيته بالموافقة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وتشاد ، التي أيدت دائما كفاح الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، واعترفت بالدولة الفلسطينية فور إعلان قيامها في الجزائر ، تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي يجمع بين جميع الأطراف المعنية ، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، باعتباره أفضل الطرق لتحقيق حل شامل للمشكلة .

وفيما يتعلق بلبنان ، تشجب تشاد العنف الطائش في ذلك الجزء من العالم ، وتناشد جميع الأطراف على وجه الاستعجال أن تمارس ضبط النفس ، وتطالب جميع القوى الأجنبية بوقف تدخلها . ينبغي احترام استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسيادته ، بما يتفق وقرار مجلس الأمن ٦٣٩ (١٩٨٩) .

لقد أسهم المجتمع الدولي بجهوده التي لا تكل في إنهاء النزاع الدموي بين إيران والعراق . لكن ليست كل المسائل المعلقة قد جرت تسويتها ، فلا يزال هناك

ما يدعو إلى القلق . ولهذا السبب ، تحث تشاد البلدين على الاشتراك بطريقة حازمة في البحث عن سلام شامل عادل دائم عن طريق الامتثال لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) وتنفيذه بالكامل ، كما تؤيد دور الامين العام في تحقيق هذا الهدف .

وبالمثل ، تشجع تشاد أية مبادرة تحول دون حدوث مزيد من التعطل في العمليات الجارية بشأن شبه القارة الكورية ، وفي قبرص وفي امريكا الوسطى .

هذا العرض الموجز للحالة السياسية الدولية التي اتصفت بالصراعات والتوترات ينبغي أن يشجعنا على أن نستخدم على نحو أفضل الآلية الموجودة لتحقيق السلم في العالم كله إن الحقيقة الأساسية القائمة في وقتنا الحاضر ، هي التعايش السلمي ، وانتهاك هذا التعايش السلمي سيعرّض للخطر حتما ، السلم والأمن الدوليين . ولسوء الطالع لا يزال التعايش السلمي قائما على مكوّنات واقع مشكوك في صلاحيته كتوازن الرعب ومبدأ القوة تصنع الحق . ومع ذلك فمما يبعث على الارتياح أن نلاحظ الوعي المتزايد من جانب بعض الأمم في جميع أنحاء العالم بالحاجة الملحة لتغيير هذه الحالة .

وفي هذا الصدد ، تشيد تشاد بالتقدم الذي أحرزته الدولتان العظميان في ميدان نزع السلاح ، والذي يثبت توافر العزم على مراعاة شواغل البشرية والشعور بالمسؤولية تجاهها . تلك الشواغل الأساسية هي ، أولا وقبل كل شيء ، استتباب السلم والأمن الدوليين الذي يعتمد على نزع السلاح العام والكامل ، واحترام مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، وقيام علاقات اقتصادية دولية منصفة ، تمكّن جميع البلدان المنتجة للسلع الأساسية والمستهلكة لها من العمل بطريقة متكاملة لأن "من حقوق الإنسان الأكثر أهمية ، أن يحصل على التعويض العادل عن عمله" .

والواقع أن توفير ظروف حياة أفضل لجميع شعوب العالم ، هدف تسعى البشرية كلها إلى تحقيقه بحسن نية وبكل أمانة .

وأود أن اختتم بياني باقتباس من كلام رئيس الدولة ورئيس الحكومة في تشاد فخامة الحاج حسين حبري فقد قال ما يلي :

"من الجدير بالتأكيد مرارا وتكرارا أن السلم والأمن لهما تأثير مباشر على حياة الشعوب ..."

ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على هذا الأساس بغية تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في إيجاد عالم أكثر عدلا تعيش فيه جميع الأمم مع بعضها البعض في ظل علاقات طيبة ، وتتحرر من أصفاد الفساد السياسي والفقر وتعيش في وئام تام وفي حب متبادل أو - بعبارة أخرى - في عالم يسوده السلام .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥